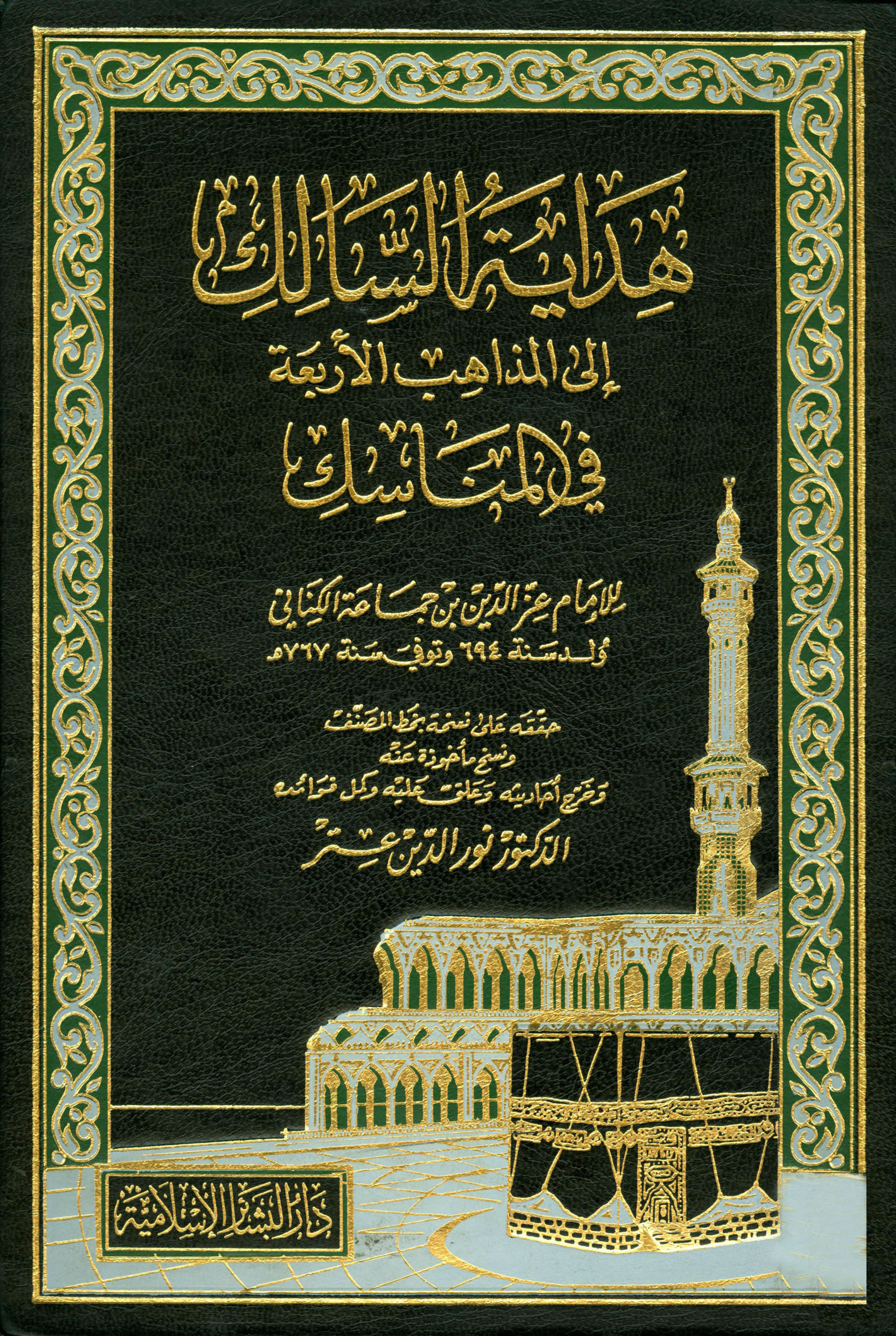

هداية السالك
إلى المذاهب الأربعة
في المناسك
للإمام عز الدين بن جماعة الكناني
ولد سنة ٦٩٤ وتوفي سنة ٧٦٧هـ
حققه على نسخة بخط المصنف
ونسخ مأخوذة عنه
وخرج أحاديثه وعلق عليه وكمل فوائده
الدكتور نور الدين عتر
دار البشائر الإسلامية

هداية السالك

إلى المذاهب الأربعة

في المناسك

للإمام عز الدين بن جماعة الكناني

عبد العزيز بن الإمام بدر الدين محمد بن إبراهيم الدمشقي ثم المصري

وُلد سنة ٦٩٤ وتوفي سنة ٧٦٧هـ

رحمه الله تعالى

حققه على نسخة بخط المصنف

ونسخ مأخوذة عنه

وخرج أحاديثه وعلق عليه وكمل فوائده

الدكتور نور الدين عتر

رئيس قسم علوم القرآن والسنة بجامعة دمشق

أستاذ التفسير وعلوم القرآن والحديث والمصطلح

في كليات الشريعة والآداب بجامعتي دمشق وحلب

الجزء الأول

دار البشائر الإسلامية


هداية السالك
إلى المذاهب الأربعة
في المناسك

الطّبعَة الأولى

١٤١٤هـ - ١٩٩٤م

دار البشائر الإسلاميّة

للطبَاعَة وَالنشر وَالتوَزيع بيروت - لبنان - ص.ب: ٥٩٥٥ - ١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي تمّم أركان الإسلام بفرض الحج إلى بيته الحرام، وأفضلُ الصلاة والسلام على سيدنا محمد خير الأنام، وعلى آله وأصحابه البررة الكرام، ومن تبعهم بإحسان.

أمّا بعد:

فإن فريضة الله في الحج على عباده، ركن عظيم من أركان دينه، يمتاز بأن التكليف فيه شامل للبدن والمال، ويحتاج في معظم الأحوال إلى حمل الزاد وشد الرحال.

وقد كثرت المؤلفات في أحكام هذه المناسك، ما بين مطوّل ومختصر وغير ذلك، لكن كتاب «هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك» للإمام قاضي الجماعة، أبي عمر عزالدين عبدالعزيز بن جماعة، كتاب متميّز على كل المؤلفات، قصد به مؤلفه التوسع في فروع أحكام الحج، وأن يبين سعة الرخص في أحكام المناسك، فذكر اختلاف المذاهب، وأيّد أصول أحكام كل مذهب بما يشهد لها من أدلة الشرع. ليكون الآخذ بالحكم عالماً بحُجَّتِه، مطمئناً في حَجَّتِهِ، ونقل كل مذهب من كتبه المتخصصة به، ومصادره المعتمدة فيه، وبيَّن كل ما يحتاج إليه الحاج من الأحكام في حِلّه وترحالِه، وسائر أحواله، وحذّر من البدع، ومن مخالفات الشرع، ليسلم للمسلم حجه، ولا يغتر بما قد تسول له نفسه، وشَحَذَ الهمم في مطلعه بأحاديث الفضائل، التي توسع فيها حتى لم يدع

مقالاً لقائل، ثم ترقىٰ بالقارىء بما بيّن من رقائق المناسك وأسرارها، التي تضيء القلوب بأنوارها، وتذْرِفُ الدموعَ بمواعظها، فكان هذا الكتاب مرجعاً جليلاً جامعاً، فريداً في بابه نافعاً.

لذلك حققنا هذا السفر الجليل تحقيقاً بالغاً أقصى غاية، وقابلناه على سبع نسخ خطية، منها نسخة بخط المصنف نفسه، ونسختان منسوختان في عهده، ومقابلتان على أصله، وَخَرَّجْنا أحاديثه النبويّة، التي اجتمعت فيه اجتماعاً، عز نظيره ولو في موسوعة. كما دققنا نقل المذاهب الفقهية، بالرجوع إلى المراجع المعتمدة في كل مذهب، وأكملنا فوائده بما يحتاج إليه القارىء من إضافات، أو شرحٍ لِعبارات، مستفيداً بكتابتي السابقة لكتاب الحج، ثم بحوثي للموسوعة الفقهية في مصطلحات الحج، واستفدت من اقتراح بعض الأفاضل لدى زيارتي للموسوعة، وقد أخبرتهم بهذا الكتاب وعرضت قطعة منه كبيرة، فأعظموا الكتاب لنفاسته، ورأوه مُوَثِّقاً نَفْسَه بنفسِه، ورغبوا إليّ في أصول تحقيقه ما يروم التسهيل، ويَتحاشى عَنَتَ التطويل، فاستعنت الله تعالى واسْتَهْدَيْتُه، وتوكلتُ عليه واستَلْهَمْتُهُ.

والله تعالى أسأل، وإليه وحده أتوسل، أن يوفقني فيه وفي كل أموري إلى الصواب، ويجعله ذُخراً لي يوم الحساب، وأن يشركني في نسك الناسكين، إنه أكرم الأكرمين، وأرحم الراحمين.

نور الدين عتر

الإمام عز الدين عبد العزيز بن جماعة

في بيت العلم والسيادة، ومنزل الفتيا والقضاء والسعادة، وفي عصر متقلب، تتعاور السلطة فيه السلاطين، وتتداول إدارة الحكم أيدي الحاكمين، ابتسم الحظّ وكلأت العناية، الإمام عزالدين عبدالعزيز ابن جماعة، الذي احتجب عنه طالع النكد، ونال من زيادة السعد ما لم ينله أحد.

اسمه ونسبه:

هو الإمام عزالدين عبدالعزيز ابن الإمام بدرالدين محمد بن إبراهيم بن سعدالله بن جماعة(١) بن صخر الكِناني(٢) الحَمَوِي الأصل، ثم الدمشقي ثم المصري.

---

(١) كذا جاء نسبه إلى جماعة في كتابنا هذا: عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعدالله بن جماعة.

(٢) هكذا نسبه الحافظ ابن حجر العسقلاني في «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة»: ٢: ٤٨٩ والشوكاني في البدر الطالع: ١: ٣٥٩، واقتصر تاج الدين عبدالوهاب بن علي السبكي على نسبه إلى جده «جماعة» في «طبقات الشافعية الكبرى»: ١٠: ٧٩، وسيأتي العزو إليه باسم «سبكي» وكذا عبدالرحيم بن الحسن الإسنوي في طبقات الشافعية: ١: ١٨٦، وسنقتصر في العزو إليه على «الإسنوي». لكن وقع في «طبقات الشافعية» لأحمد بن محمد بن قاضي شهبة: ٣: ١٠١: «ابن جماعة بن علي بن جماعة» طبع عالم الكتب. وسنعزو إليه بـ«ابن قاضي شهبة». وقال تقي الدين الحسني الفاسي: «ابن علي بن حازم بن صخر الكناني». انظر العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين: ٥: ٤٥٧ تحقيق فؤاد السيد.

اشتهر بلقبه «عزالدين» حتىٰ غلب عليه في كتب التاريخ، ويلقب أيضاً «العز بن جماعة» اختصاراً[1]، وكنيته «أبو عُمَر».

و«الكناني» نسبة إلى كنانة، قبيلة عربية تُنسب إلىٰ كنانة، وهو الجد العاشر للنبي ﷺ. ويُنسب أيضاً «الحَمَوي» لكون أصله من حماة، ولد أبوه الإمام بدرالدين محمد بن إبراهيم فيها سنة ٦٣٩، كما ينسب «الدمشقي» لولادته في دمشق، و«المصري» لإقامته فيها.

مولده ونشأته:

ولد الإمام عزالدين عبدالعزيز ابن جماعة سنة أربع وتسعين وستمائة من الهجرة[2]، في شهر المحرم[3] في التاسع عشر منه[4]، وكانت ولادته في مدينة دمشق المحروسة، في المدرسة العادلية الكبرى، بمنزل والده الإمام بدرالدين محمد بن إبراهيم بن سعدالله بن جماعة، المحدّث الفقيه القاضي، الذي كان آنئذ قاضي القضاة بالشام، رضي الله عنهما.

وهذا النسب «ابن جماعة» هو نسب أسرة حموية عريقة في النسب العربي كما عرفنا، وعريقة في المجد والمفاخر، قدمت للأمة الإسلامية ما يزيد على أربعين عالماً على مدى ثمانية قرون من القرن الرابع الهجري إلى الثاني عشر. ونُسِبوا كلهم إلى جدهم الأعلى «جماعة بن علي بن جماعة» الذي استوطن مدينة حماة، حتى ربما

(١) كثر مثل هذا الاختصار في ألقاب المتأخرين، فيقولون في تاج الدين: «التاج» وفي جلال الدين «الجلال»، وهكذا...، كما يكتفون بهذا الاختصار عن الاسم، مما يورث وعورة في معرفة أصحاب هذه الألقاب لغير المتمكن، وقد راجعنا ترجمة كل مَن له صلة بدراسة الإمام ابن جماعة، وأوردنا ما تمس إليه الحاجة.

(٢) السبكي: ١٠: ٧٩.

(٣) ابن قاضي شهبة: ٣: ١٠١.

(٤) الدرر الكامنة: ٢: ٤٨٩.

أوقــع هـذا الاشتــراك في النسب بعض المؤرخين في الخلط في أشخــاصهم.

وكان لكل واحد من أبناء هذه الأسرة «بني جماعة» دور فعال، إما في رئاسة القضاء، أو رئاسة بيت المال، أو بالتصدر للتدريس في كبريات المدارس في المستوى العلمي الأعلى، أو في خطبة تؤثر في حركة المسلمين الثقافية في أشهر المساجد، كالمسجد الأقصى، أو الأموي أو الأزهر..

كما كان لعلماء هذه الأسرة المؤلفات الكثيرة التي تعد لبعضهم بالعشرات، ولبعضهم بالمئات، بل جاوز واحد منهم الألف.

وكانت آفاق رجال أسرة «بني جماعة» واسعة ومتعددة، لم يتركوا فناً من الفنون ولا علماً من العلوم إلا ضربوا فيه بسهم وافر، فإلى جانب العلوم الإسلامية الدينية واللغوية والعقلية برعوا في العلوم التطبيقية كالطب، والفلك، والفروسية، والعلوم الحربية، مثل صناعة النفط، والكيمياء، والرمح، وغير ذلك[1].

وكان في هذه الأسرة نساء عالمات فاضلات تخرج على أيديهن كثير من علماء الإسلام، سوف نذكر بعضاً منهن فيما بعد إن شاء الله تعالى.

في هذه البيئة العلمية، ومنزل التقى والعزة والسعادة نشأ الإمام عبدالعزيز ترعاه عناية والدٍ عالمٍ تقيٍ إمام، له عزٌ وجاهٌ ومنصب، فرضع من هذه المعاني، وتغذّى من تلك المعالي منذ نعومة أظفاره، وبداية حياته. قال السبكي: «وربِّيَ في عزٍ زائدٍ، وسعد كثير، وديانة، وتَصَوُّنٍ، وطلبٍ للحديث».

وكان والده الإمام بدرالدين قد نُقِلَ من قضاء مصر إلى قضاء دمشق سنة ٦٩٣ قبل ولادة ابنه بسنة، واستمر بها إلى سنة ٧٠٢، حيث توفي

(١) انظر مجلة «الوعي» الصادرة عن جامعة كراتشي: العدد الافتتاحي مقال «بنو جماعة» للدكتور عبدالجواد خلف.

قاضي قضاة مصر الإمام تقي الدين بن دقيق العيد، فطلب أهل الدولة تعيين البدر والد الإمام عزالدين ليكون مكانه[1].

قال ابن كثير في البداية والنهاية[2] في حوادث هذه السنة (سنة ٧٠٢): «وفي يوم الخميس السابع عشر من شهر صفر وصل البريد إلى دمشق، فأخبر بوفاة قاضي القضاة ابن دقيق العيد، ومعه كتاب من السلطان إلى قاضي القضاة ابن جماعة، فيه تعظيم له، واحترام، وإكرام، يستدعيه إلى قربه ، ليباشر وظيفة القضاء بمصر على عادته، فتهيّأ لذلك، ولما خرج، خرج معه نائب السلطنة الأفرم وأهل الحل والعقد، وأعيان الناس ليودعوه. . . ، ولما وصل ابن جماعة إلى مصر أكرمه السلطان إكراماً زائداً، وخَلَع عليه خلعة صوف، وبغلة تساوي ثلاثة آلاف درهم، وباشر الحكم بمصر، يوم السبت رابع ربيع الأول».

هذا وصف عظيم الأهمية في بيان علو منزلة الإمام بدرالدين والد العز، الاجتماعية والرسمية، حتى يحرص عليه السلطان هذا الحرص، ويحتفي به هذا الاحتفاء، وتسير معه جموع الناس، وكبارهم مودعة في دمشق، ومستقبلة في مصر، ويدلنا هذا الوصف على البيئة التي نشأ فيها الإمام ابن جماعة الابن، عزالدين.

وأما بيئته العلمية والدينية فيقول الذهبي[3] في والده الإمام بدرالدين محمد بن إبراهيم: «كان قوي المشاركة في الحديث عارفاً بالفقه وأصوله، ذكياً فطناً، مناظراً متفنناً، ورعاً صَيِّناً، تام الشكل، وافر العقل، حسن الهَدْيِ، متين الديانة، ذا تَعبُّدٍ وأوراد، وكان في ولايته الثانية قد كثرت أمواله، فترك الأخذ على القضاء عِفّة، ثم ثقل سمعه، ثم أُضِرّ فَصَرَف نفسه، وكان صاحب معارف يضرب في كل فن بسهم، وله وقع في النفوس، وجلالة في الصدور».

(١) الدرر الكامنة: ٣: ٣٦٨.
(٢) ١٤: ٢٣.
(٣) كما في الدرر الكامنة: ٣: ٣٦٨ ـ ٣٦٩.

وقال القطب اليونيني في الإمام البدر: «من بيت علمٍ وزهادة، وكانت فيه رياسة، وتودد، ولين جانب، وحُسْنُ أخلاق، ومحاضرة حسنة، وقوة نفس في الحق، قَرَأْتُ بخط البدر النابلسي:

«كان علاّمةَ وقته، وَلِيَ القضاء والخطابة والتصادير الكبار، ورزق الحظ في ذلك، وَبَعُدَ صِيتُه وطالت مدته، وحَسُنَتْ سيرته، وكان متقشفاً مقتصداً في مأكله وملبسه ومركبه ومسكنه، حَسَن التربية، من غير عنف ولا تخجيل.

ومن ورعه أنه لما ولي تدريس الكاملية رأى في كتاب الوقف في شرط الطلبة المبيت، فجمع ما كان أخذه وهو طالب وأعاده للوقف، لأنه كان لا يبيت. ولما عُزِلَ واستقر جلال الدين القزويني مكانه ركب من منزله من مصر وجاء إلى الصالحية حتى سلم عليه، فَعُدّ ذلك من تواضعه»[1].

طلبه للعلم ورحلته:

أدنت العلوم جناها للإمام عزالدين، في شخص والده الإمام بدرالدين، الذي كان لولده مصدر علم وعمل وتربية وزهد، وكمال وفضل، فتلقى ابنه عبدالعزيز ذلك كله عنه، ثم لم يقتصر على ذلك، بل راح ينهل من بحور العلم في زمنه في مختلف البلاد.

ويبدأ طلبه للعلم من وقت مبكِّر جداً، وهو في دمشق، قبل رحلة والِدِهِ به إلى مصر.

قال الحافظ ابن حجر[2]: «وأُحْضِرَ على عمر بن القواس، وأبي الفضل ابن عساكر، والعز الفراء، بدمشق، وأجاز له أحمد بن أبي عصرون، وزينب بنت مكيّ، وعبدالخالق من بعلبك».

وهذا التعبير «أُحضِر» اصطلاح للعلماء في سماع الصغير، فكانوا

(١) المرجع السابق: ٣: ٣٦٩.
(٢) الدرر الكامنة: ٢: ٤٨٩.

يبكّرون في إحضار الصغار مجالس العلم[1]. وذلك يساعدهم على سرعة فهمه، ويكشف المواهب الفائقة فيهم، وكانوا يميّزون وقت سماعهم «فيكتبون لابن خمس سنين «سمع» ولمن دونها «حَضَر» أو «أُحْضِرَ»[2].

ثم بعدما رحل مع أبيه أخذ عن العلماء في حاضرة الإسلام وعاصمته آنذاك مصر، حتى إذا استقىٰ ما عندهم، سار على سنن علماء الإسلام في طلب العلم، وخصوصاً علم الحديث، الذي تعتبر الرحلة له والتلقي عن العلماء في الأقطار ضرورة لا محيد عنها لمن أراد الرسوخ فيه، ولا يصلح عالماً ولا محدثاً من لم يرحل ولم يتلق من أفواه العلماء.

راح ابن جماعة يطلب العلم بنفسه، «وسمع الكثير، وارْتَحَل من مصر إلى الشام»[3] فأخذ عن علماء بلاد الشام العلوم، والحديث خاصة كما أنه أخذ عن علماء الحجاز، لأنه كما ذكروا «كان كثير الحج والمجاورة»[4]. وأول تاريخ لسماعه بالحجاز تجده مسطراً في كتابنا هذا[5] في مكة المعظمة سنة عشرين وسبعمائة.

وهذه الأقاليم كانت مُسْتَقَرّ أكثر العلماء آنذاك، بسبب فتن التتار المتبقية آثارُهم في الشطر الشرقي للعالم الإسلامي، العراق وإيران وما والاهما.

وكان واسع التلقي كثير الأخذ عن العلماء، قال الحافظ ابن حجر[6]: «وأكثر من السماع والقراءة، فبلغ عددُ شيوخه ألفاً وثلاثمائة نفس».

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح: ١٢٩.
(٢) المرجع السابق: ١٣٠ وإرشاد طلاب الحقائق للنووي: ١٢١ ومنهج النقد في علوم الحديث: ٢١١.
(٣) السبكي: ١٠: ٧٩.
(٤) الدرر الكامنة: ٢: ٤٨٩ وابن قاضي شهبة: ٣: ١٠١.
(٥) ص: ١٤.
(٦) الدرر الكامنة: الموضع السابق وانظر حسن المحاضرة للسيوطي: ٣٥٩.

وقال ابن قاضي شهبـة[١]: «ونشأ في طلب العلم، وسمـع الكثير. وشُيُوخُه سماعاً وإجازة يزيدون على ألف وثلاثمائة، وقرأ بنفسه كتباً كباراً، وتفرّد بشيوخ وأجزاء وكتب».

فمن شيوخه «في مصر: سمع من الأبرقوهي، والدمياطي، والفوي، وأجاز له النجم بن حمدان، وغازي المشطوبي، والبوصيري الأديب، وأجاز له من بغداد ابنُ وُريدة، وابن الطبّال، ومن المغرب أبو جعفر بن الزبير».

«وتفقّـه على والده، والجمـال الـوَجِيـزي، وأخـذ عن عـلاء الـدين الباجي، وأبي حيان»[٢] أي الأندلسي صاحب تفسير البحر المحيط.

وقال الذهبي في المعجم المختص: «قدم علينا بولده سنـة خمس وعشرين، فقرأ الكثير، وسمع، وكتب الطِّباق، وعُنِيَ بهذا الشأن»[٣].

نشاطــه العلمــي:

اشتغـل الإمام عـزالدين عبـدالعزيـز بن جماعـة في مختلف جوانب العلم، تعليماً، وتطبيقاً في وظيفة القضاء، وتصنيفاً، ولم يقتصر على جانب دون جانب في حياته العلمية.

أما التدريس فقد بدأه من سن مبكرة، وهو ابن عشرين سنة، واستمر فيه إلى أن مات، قال ابن قاضي شهبة[٤]: «ودرّس من سنة أربع عشرة». وفي الدرر الكامنة: «ودرّس من سنة ١٤ إلى أن مات»[٥].

فمن وظائفه في التدريس: «تدريس زاوية الإمام الشافعي، رضي الله

---

(١) : ٣: ١٠١ وانظر شذرات الذهب لعبدالحي بن العماد الحنبلي: ٦: ٢٠٨.
(٢) الدرر الكامنة: الموضع السابق، وانظر ابن قاضي شهبة الموضع السابق.
(٣) الدرر الكامنة: الموضع نفسه. وشذرات الذهب كذلك.
(٤) ابن قاضي شهبة: ٣: ١٠١.
(٥) الدرر الكامنة: ٢: ٤٨٩، قال في ذيله «في نسخة ٢٤» قلت: لكن الصواب ١٤، لأنه ثبت كتابةً عند ابن قاضي شهبة.

عنه بمصر، وتدريس الفقه والحديث بجامع طولون ونَظَرهُ، وتدريس جامع الأقمر ونظره، وغير ذلك من الشرف والوظائف»[1]، مثل «تدريس الخشابية»[2].

كما كان له أيضاً وظيفة الخطابة[3].

أما التأليف فقد كان له فيه حظ موفور، يتجلى في مجموعة الكتب القيمة التي ألّفها، وقد ظهر لنا أنه كان يفيد في التصنيف من المجاورة في الحرمين، والتي كان يكثر منها، وقد وجدنا في آخر النسخة التي بخط المصنف:

«وفرغ من كتابتها مؤلف الكتاب عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعدالله بن جماعة الكِنَانِيّ الشافعي - غفر الله لهم - يوم الأربعاء الثاني والعشرين من صفر عام خمسة وخمسين وسبعمائة بالمدينة الشريفة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام». انتهى.

وهذا النص نقله بحروفه عبد الوهاب بن عمر الحسيني الذي قابل نسخة الظاهرية على نسخة الإمام الفيروزآبادي، أثبته بخطه في آخر المجلد الأول نقلاً عن الفيروزآبادي، فقال: «وجدتُ بخط الشيخ مجد الدين[4]: وفرغ من كتابتها مؤلف الكتاب. . . » إلى آخر ما ذكرناه بحروفه.

وهذا يوافق سنة استقالته الأولى لأجل الحج والمجاورة، سنة ٧٥٤[5]، فيوافق الحج هذه السنة، والبقاء في المجاورة إلى شهر صفر وما بعده من سنة ٧٥٥. وكانوا يخرجون للحج من شهر رجب.

عبادته:

تلقىٰ الإمام عزالدين بن جماعة العلم والعمل جميعاً من مشايخه، ولا سيّما والده الذي عرفنا شهادة الأئمة له بالعلم، والعمل، والورع، حتىٰ إنه

(١) السبكي: ١٠: ٨٩.

(٢) كما في ابن قاضي شهبة: ٣: ١٠٢. (٣) السبكي والدرر، في الموضعين السابقين.

(٤) هو الشيرازي الفيروزآبادي صاحب القاموس، كما يأتي ص ٥٩ - ٦٠.

(٥) انظر ص ٢٠ - ٢١.

رفض راتب القضاء لما وجد نفسه في سعة، ولما ولي على الإشراف على المدرسة الكاملية أعاد إلى الوقف ما كان أخذه منها أيام طلبه للعلم فيها، لأنه اطلع على أن شرطها مبيت الطالب فيها، وكان هو لا يبيت فيها(١).

كذلك نجد العز بن جماعة يسلك طريق أهل التَّعَبُّد في حياته، فهو يكثر من الحج والمجاورة، كما شهدوا له بذلك، وبهذا يخلو له الجو للعبادة، والتوجه بكليته إلى الله تعالى، في الحرمين الشريفين، ما لا يخلو له في مصر، حيث المنصب، والمجتمع، والأشغال الكثيرة. ويجد الفراغ أيضاً للتأليف والبحث العلمي.

وكذلك نجد في العز بن جماعة رجل الإصلاح القضائي، لِمَا أجْراه في تعيين القضاة وإدارة العمل القضائي، كما سنذكر، ورجل الإصلاح الديني في المجتمع بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ومن أمثلة ذلك ما نجده في كتاب الحج هذا من تنبيه على منكرات ومخالفات لأهل زمنه يحذِّر الناس منها. وكذلك ما يحدثنا هو نفسه في هذا الكتاب كيف سعى لتغيير المنكر بنفسه، وأزال بدعته في الطريق بين الحرمين، على الرغم من أنه كان بعيداً عن سلطانه. قال في الباب الخامس: «وبعد هذه المنزلة قُبيل قاع البَزْوَةَ شِقٌّ في جبل هناك على يمين الذاهب إلى مكة المشرفة، فُتِن العوامّ به يزعمون أن سيدنا رسول الله ﷺ صلى فيه، وليس لذلك أصل.

ومررت به سنة تسع وأربعين وسبعمائة قبيل طلوع الشمس، فرأيت فيه زحمة، ورأيت النساء مختلطات بالرجال، وهم يصلون به في هذا الوقت المكروه، فسألتُ بعضهم عن صلاته؟ فقالوا: تحية البقعة! فنهيتهم عن ذلك، وحذرتُهم من العَوْد إليه»(٢).

---

(١) انظر ص ١١.

(٢) الفرع الرابع عشر ص ٣٦٢. ولم يبق لهذا الشق وجود الآن ولله الحمد.

عملـه الإداري والقضائـي:

نستـطيع القـول إن الإمام عـزالدين كـان يكتسب الخبرة بـالأعمال الإدارية والقضائية بحكم وجوده مع والده الإمام بدرالدين، وتحصيله العلوم اللازمة لذلك من الفقه وغيره، وكان الإمام والده قد ولي القضاء قبيل مولد ابنه العز، ووُلِدَ الإمام عزالدين ووالده هو قاضي القضاة في دمشق، ثم عُيِّن والده قاضي قضاة مصر، فكان العز يطلع على أعمال والده كلها، وربمـا شارك في جوانب منها. فاكتسب بذلك خبرة عميقة بها.

وقد تولّى الإمام عزالدين عملين إداريين خطيرين في حياة والده، هما وكالة الخاص، أي وكالة السلطان، وبعده وكالة بيت المـال، بمعنى أنه أصبح مديراً مالياً للقصر السلطاني، ووزيراً للمالية للدولة عامة، وكلاهما عِبْءٌ ثقيل، ودقيق جداً.

قال التاج السبكي[1]: «ولما عمي والده قاضي القضاة بدرالدين وولي القضاء بالديار المصرية قاضي القضاة جلال الدين استقر القاضي عزالدين على وكالة بيت المال، ووكالة الخاص».

وربما يوهم كلامه هذا أن هذه الولاية كانت من قبل، لكن الحقيقة أنها متأخرة، يدل على ذلك ما ذكره ابن كثير في تاريخه[2]، في حوادث سنة ٧٣٧ في شهر شعبان قال: «خُلِعَ على عزالدين بن جماعة بوكالة بيت المال بمصر».

وقال الذهبي في كتابه «العِبر في خَبَر مَن غَبَـر»[3]، في سنة سبـع وثلاثين في المحرم منها: «وولي بمصر وكالة بيت المال الإمام عزالدين بـن جماعة، وكيل السلطان».

---

(١) : ١٠ : ٧٩.
(٢) : ١٤ : ١٨٧.
(٣) : ٤ : ١٠٦ : طبع دار الكتب العلمية.

وكانت هذه الولاية مناسبة لإظهار مواهب العز الإدارية، إلى جانب ما يتمتع به من علم وافر، وشخصية متميزة، وخبرة سابقة بالقضاء وشؤون المجتمع، اكتسبها من والده على مدى الزمان الطويل. وهكذا ما إن وُجِدَتِ الحاجةُ لشغل منصب قاضي القضاة في مصر برجل مصلح، حتى كان السعد يشير بإصبعه أن هذا هو رجل هذا المنصب غير منازع، وذلك أنه «صُرِف قاضي القضاة جلال الدين، فتولى هو قضاء القضاة بالديار المصرية، سنة ٧٣٨»[١].

وكانت هذه الولاية أشبه ببيعة عامة له من كبار فقهاء وقضاة عصره في مصر. مما يدل على علو قدره وغاية الثقة به.

انظر هذا النص يبين لك تفصيل تعيينه في هذا المنصب من تاريخ ابن كثير[٢]، في حوادث سنة ٧٣٨، حين يقول في:

«الاثنين تاسع عشر جمادى الآخرة طلب السلطان أعيان الفقهاء إلى بين يديه، فسألهم عمن يصلح للقضاء بمصر، فوقع الاختيار على القاضي عزالدين بن جماعة، فولاه في الساعة الراهنة، وولّى قضاء الحنفية لحسام الدين حسن بن محمد الفوري قاضي بغداد، وخرجا من بين يديه وعليهما الخلع، ونزل عزالدين بن جماعة عن دار الحديث الكاملية لصاحبه الشيخ عماد الدين الدمياطي».

واستمر ابن جماعة في عزة ورِفعة، بيده قضاء القضاة في مصر، والخطابة، وما أضيف إليهما، مع الزاوية، وجامع طولون وغيرهما[٣]، وجعل الملك الناصر إليه أيضاً تعيين قضاة الشام.

وها هنا دخل العز بن جماعة في مد الحياة وجَزْرِها، بحكم منصب كبير، يتناول حدوداً شاسعة، ويوجب على صاحبه دِقة بالغة، حتى يصون

(١) السبكي: ١٠: ٧٩.
(٢) : ١٤: ١٩١.
(٣) السبكي: ١٠: ٧٩ - ٨٠.

للناس حقوقهم، ويقيم العدل بينهم، ولعبت التغيرات السياسية دورها، لتغير من وضعه، وتزيحه من منصبه، حينما استبد بالحكم أحد أعوان السلطان وهو «صَرْغُتْمُش».

يقول الحافظ ابن حجر موضحاً هذه التغيرات[1]: «ولم يزل على ذلك إلى أن عَزَل نفسه (أي استقال) في سنة ٥٤، واستأذن في الحج، فأذن له، ولم يزل به أمراء الدولة إلى أن قبل التولية، واستخلف التاج المناوي في غيبته. فلما كان جمادى الآخرة سنة تسع وخمسين عُزِل بنائبه بهاء الدين بن عقيل، وأعيد في أواخر رمضان منها بعد القبض على صَرْغُتْمُش، وكان هو الذي تَعَصَّبَ لابن عقيل[2]. فلم يزل إلى أيام الوزير فخرالدين بن قزوبنة، فكان يعانده في الأمور الشرعية، فعزل نفسه. ثم ألقىٰ الله في نفسه كراهة المنصب فاستعفىٰ في سنة ٦٦».

والحقيقة أن كراهة المنصب سبقت هذا التاريخ بوقت طويل، يرجع في رأينا إلى سنة ٧٥٤ حين استقال واستأذن لسفر الحج، ثم عاد بناءً على إلحاح رجال الدولة[3]، كذلك نجده بعد القبض على عدوه صَرْغُتْمُش لا يطلب المنصب ولا يسعىٰ إليه، بل كما قال السبكي[4]: «عاد مخطوباً مطلوباً».

ثم قال السبكي عقب ذلك: «واستمر يَتَقَلَّق كل وقت من المنصب ويؤثر الانقطاع والعزلة، ويطلب الإقالة فلا يُجَاب، إلى شهر جمادى الأولى سنة ست وستين وسبعمائة، دخل على الأمير الكبير يلبغا مدبّر المملكة، وعزل نفسه، وصمم على عدم العود».

---

(١) الدرر الكامنة: ٢: ٤٩٠.

(٢) قال الإسنوي: ١: ١٨٨: «وكانت عاقبة المتوسطين في عزله من أسوء العواقب».

(٣) خلافاً لما قاله الإسنوي تعقيباً على عزله سنة ٥٩ وعودته:

«ثم علم في تلك الأيام مقدار الراحة، وألقىٰ الله تعالى في نفسه كراهة المنصب ـ فاستعفىٰ منه في جمادى الأولى سنة ست وستين».

إلا أن يكون مراده الكراهة الشديدة التي لا تحتمل البقاء في المنصب.

(٤) : ١٠: ٨٠.

كان ذلك آخِرَ عهده بالقضاء، وقرب آخر عهده بالدنيا ووداعها، إلى الآخرة وخلودها، حيث توفي في السنة التالية، رضي الله تعالىٰ عنه.

كيف عمل في القضاء والإدارة:

منصب «قاضي القضاة» ـ وأسماه المغاربة «قاضي الجماعة» ـ منصب هام وخطير، تترتب عليه المسؤولية عن إقامة العدل في الأمة، وكان عمل الإمام ابن جماعة هنا غير محصورٍ بنطاق محدود، بل كان يشمل قطاعاً كبيراً هو الديار المصرية والشامية، وكان عمله يقتضي تعيين القضاة وعزلهم، ومراقبتهم، وغير ذلك، فهو أشبه ما يكون بمنصب وزير العدل في زمننا هذا، بل هو أعظم من ذلك لأن نفوذ صاحبه وصلاحيته في مستواه العالي يتناول شخصيات الدولة أنفسهم. وقد احتل الإمام ابن جماعة الرتبة العليا في هذه الوظيفة، وسار فيها على الاستقامة والتقوى التي يُقتدى بها في هذا المنصب الخطير.

كان أجلُّ عمل قام به وبادر إليه فور استلام منصبه هو إقامةُ الميزان الصحيح في اختيار القضاة وتعيينهم بحسب كفاءاتهم وموهبتهم، وإبطالُ الموازين السابقة التي لم تكن تلتزم هذا الميزان.

قال الحافظ ابن حجر[1] يصف ولايته للقضاء: «وباشر بِعِفَّةٍ، وعَزَل جميع نُوَّاب القزويني[2]، لأنهم كانوا يتولون بالمال وخصوصاً في البلاد».

---

(١) الدرر الكامنة: ٢: ٤٩٠.

(٢) القزويني هو جلال الدين محمد بن عبدالرحمٰن، كان فاضلاً في علوم كثيرة، توفي سنة ٧٧٣، صُرِف هو وزميلاه الحنفي والحنبلي من القضاء للأمور التي كانت تشاع عنهم، الإسنوي: ٢: ١٦٧.

وأفاد ابن حجر في الدرر: ٤: ١٢٢: «أنه صُرِف عن القضاء إلى قضاء دمشق بسبب أولاده، وخصوصاً ولده عبدالله، فإنه أسرف في الرشوة واللهو، ومعاشرة المماليك».

فليتعظ أبناء العلماء والشرفاء والأتقياء، فربما جرّ أحدهم لأبيه عاراً مَدَى الزمن، =

وأما عمله الإداري في وكالة بيت المال فإنه يشبه عمل وزير الخزانة والمالية، يوجب عليه حفظ أموال الدولة.

وكان من عمله فيها أنه ضبط الإنفاق في الدولة، لذلك قيل: «وكان يُعَابُ بالإمساك»[1]. وهذا في الواقع ناشىء عن سخط معاصريه أن تبدلت حال الفوضى إلى الانضباط في إنفاق الدولة. فسخط من كان ينتفع بذلك، كما قال تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ يُعْطَوْا۟ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾.

وقد اتفق المؤرخون على عدالته ونزاهته، وعِفَّتِه وحُسْنِ سيرته، وقالوا[2]: «ولم يُحفظ عنه مع ذلك زلة في دينه تشينه رحمه الله تعالى».

وكانت طريقة الإمام ابن جماعة في عمله كله الحزم والتصميم، لأنه يدير قطاعاً خطيراً، ودقيقاً وواسعاً، فلا ينتظم عمله بدون هذا، لذلك قالوا: «وكان شديد التصميم في الأمور التي تصل إليه مما يتعلق بتصرفه»[3].

وهذا كله يفسِّر لنا سبب حرص المسؤولين عليه، وإلحاحهم لبقائه، لأنه تمكن من ضبط أمور العدل، وأمور المال في الدولة، وهما ركن قيام الدولة بمسؤوليتها تجاه الرعية، فحرصوا عليه كل الحرص، لما حققه من إصلاح في هذين المجالين الخطيرين.

لكن العلماء الكبار الأئمة دائماً يضيقون ذرعاً بمنصب القضاء ونحوه، لخطورة مسؤوليته، ولأنه يشغلهم عما هو أهم عندهم، وهو خدمة العلم والتصنيف المفيد فيه، لذلك نكاد لا نعرف واحداً من هذه الطبقة العالية راضياً عن منصب القضاء وما أشبهه، إلا وهو يحاول تركه والتخلص منه.

= كما في مسألتنا هذه، فإن عبارات المؤرخين توهم اتهام الجلال نفسه، ولم يسفر البحث عن وجه الحق فيها إلا بعد عناء التقصي والتتبع، ولله الحمد.

(١) ابن قاضي شهبة: ٣: ١٠٢ والدرر الكامنة: ٢: ٤٩٠.

(٢) كما في المرجعين السابقين.

(٣) الإسنوي: ١: ١٨٧ - ١٨٨ والدرر الكامنة الموضع السابق.

وقد حاول العز بن جماعة ذلك منذ سنة ٧٥٤، كما عرفنا، وجعل سفره للحج مناسبة للاستقالة، لكن رجال الدولة عادوا يطلبون إليه قبول المنصب، فقبله أمام هذا الطلب، وأقام عنه نائبه القاضي تاج الدين المناوي، فقبلوا ذلك منه، ويبدو أنه من ذلك الوقت اعتمد على نائبه الخبير القادر على تصريف الأمور، ليقوم هو بالإشراف والتخطيط، وحل المشكلات فحسب.

وتاج الدين المُناوي هو محمد بن إسحاق بن إبراهيم أبو عبدالله بن الشيخ بهاء الدين السُّلَمِي المصري المُناوي، قالوا فيه:

«... اشتغل بالقضاء يوماً واحداً بسؤال ابن جماعة بعد استعفائه[1]، فأُعْفِي ووُلِّيَ هذا، ثم قام جماعَةٌ من الدولة حتى أعيد عزالدين، وصار تاج الدين على حاله، فأُعِيْدَ ابن جماعة بعد يوم واحد، واستمر تاج الدين على نُصْرَتِهِ كما كان، إلى أن مات محمودَ الخصال مشكورَ السيرة» كما قال الإسنوي[2].

وقال غيره: «كان مهاباً صارماً، لكنه قليل البضاعة في العلوم مع صرامته في القضاء، والعمل بالحق، والنُّصرة للعدل، والدُّرْبَةِ بالأحكام، والاعتناء بالمستحقين من أهل العلم وغيرهم. وكان القاضي عزالدين قد ألقى إليه مقاليد الأمور كلِّها حتى في الأقاليم، توفي في ربيع الآخر سنة خمس وستين وسبعمائة، ودُفِنَ بتربته بظاهر تربة الشافعي رضي الله عنه»[3].

وهي مقوّمات هامة جداً، كافية لأن يطمئن العز ـ وهو شديد الصرامة

---

(١) أي سنة ٥٤ عندما أراد الحج كما ذكرنا.

(٢) : ٢ : ٢٥٩، بتصرف يسير وهو وضع الأسماء موضع الضمائر في كلامه. وانظر ابن قاضي شهبة: ٣: ١١٨ ـ ١١٩ والدرر الكامنة: ٣: ٤٧٠.

(٣) ابن قاضي شهبة: ٣: ١١٩ والدرر الكامنة: ٣: ٤٧٠.

في الحق ـ على حسن سير العمل بواسطة مساعده تاج الدين. ويكتفي بالإشراف عليه، ثم يتوجه إلى أعماله وأموره الأخرى.

لكن بعض المؤرخين أَوْرَدَ القضيةَ على صورة مغايرة، ينتقد بها الإمام ابن جماعة، كما نقل ذلك الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة[1] من قوله: «ولم يكن فيه ما يُعاب، إلا أن كان غير ماهر في الفقه، وكان مع التاج المناوي كالمحجور، له الاسم والمناوي هو القائم بأعباء المنصب، فلما مات عجز العز عن القيام به، فاستعفى». انتهى.

وفي هذا الكلام تجاوز كثير، بل خطأ واضح في حق الإمام ابن جماعة، نوضحه في الشقين اللذين تناولهما الكلام، وهما الفقه، والقضاء.

أما الفقه: فقد طلبه وحصّله من أئمة زمنه، واشتغل فيه تدريساً كما مر، وتصنيفاً، وتخريجاً لأدلته، قال ابن رافع: «جمع شيئاً على المهذب، وعمل المناسك الكبرى، والصغرى، وخرّج أحاديث الرافعي، وتكلم على مواضيع من المنهاج»[2].

وهذه كلها في الفقه، فكيف يكون غير ماهر فيه، وله كل هذا الاشتغال به.

بل إن الإمام عزالدين بن جماعة لم يقتصر على الفقه الشافعي الذي تخرّج فيه، حتى تَجاوزه إلى سائر المذاهب الأربعة وأدلتها، وهذا كتابه «هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك» الذي نخرجه ونقدم له هذه المقدمة خير وثيقة، وأقوى برهان على رسوخه في المذاهب الأربعة، وإحاطته بمصادرها، ومعرفته رجال الفتوى في كل مذهب منها، مما لا يمكن أن يصدر إلا عن فقيه عميق المعرفة، دقيق التمييز، ليس في مذهب

(١) : ٢: ٤٩٠ ـ ٤٩١.

(٢) الدرر الكامنة: ٢: ٤٨٩.

واحد فحسب، بل في كل المذاهب الصحيحة المعمول بها في الأمصار الإسلامية.

وأما القضاء: فاعتماده على وكيل يساعده أو وكلاء لا يعيبه، طالما كان العون المساعد كُفْئاً كما عرفنا شهادة العلماء لنائبه تاج الدين أحسن شهادة بكفاءته، ولعل الناقد ما كان قصده إلا الموازنة بين ابن جماعة ومن عرفهم من القضاة، أو أن ذلك النقد بسبب ما ألفوه أن يباشر صاحب المنصب كل أعماله هو بنفسه.

لكن ابن جماعة ليس كعامة قُضاة القضاء، لأنه عالِمٌ إمامٌ، له برنامجه العلمي، تدريساً وتصنيفاً، وله همته في التعبد والحج، وذلك يقتضي أن يستعين بمن يكفيه تسيير الأعمال الاعتيادية، ويعالج هو بنفسه خطة العمل، وبرنامجه، وما يقع فيه من إشكال، وذلك ما سار على قريب منه نظام المناصب في عصرنا، حتى أصبح لكل وزير أكثر من وكيل أو معاون يستعين بهم، لا سيّما أصحاب المؤهلات العلمية العليا.

ثم العجب من هذا القول، أنه إن لم يكن للإمام شأنه الذي لا يُستغنى عنه في منصب قاضي القضاة فعلامَ تتمسك به الدولة مرة بعد المرة، وهو يعزل نفسه، ثم هم يتوسلون إليه بالعودة للعمل، بل لماذا لا يحوّلون المنصب عنه رأساً إلى نائبه ومساعده تاج الدين المناوي، ما دام الأمر كله بيده، وليس رجل المنصب الأصلي سوى اسم لا فعل له؟!.

ونعجب أيضاً من الربط بين وفاة التاج المناوي رحمه الله واستعفاء ابن جماعة من منصبه، لأن العز أَحَلَّ القاضي أبا البقاء مكانه، وكان جديراً بإدارة العمل، حتى إنه لما أصرّ العزُّ على الاستقالة عيّنوا أبا البقاء مكان الإمام ابن جماعة. وهلا كان السن والتفرغ للعبادة ـ وقد بلغ الرجل الثانية بعد السبعين ـ السبب الحقيقي للاستقالة كما هو الوضع الطبيعي.

ومما يدل أبلغ الدلالة على عظمة موقعه في منصب قاضي القضاة ما ذكره مؤرخوه أنه عندما نجح في إحراز الموافقة على الاستقالة ـ واللفظ

لابن حجر[1] - «توجه من عنده - أي الأمير يلبغا - وهو منبسط، ويقول لمن يلقاه: أُعْفِيت من القضاء وعَزَلْتُ نفسي، وكلُّ مَنْ يسمع ذلك، يتألّم».

كذلك انتقده معاصره المؤرخ جمال الدين عبدالرحيم الإسنوي المتوفى سنة ٧٧٢ فقال بعد أن أثنى عليه[2]:

«غير أنه كانت فيه عَجَلة في الجواب عن أمور متعلقة بالمنصب تؤدي إلى الضرر غالباً به وبغيره، ولم يكن فيه حِذْقٌ يهتدي به لما فيه نفعُ مَنْ يستحق النفع، بل أمورُه بحسب مَن يتوسط بخير أو بشر». انتهى.

لكنا نرى هذا الكلام لا يغض من مكانة الإمام ابن جماعة، والإسنوي معروف بالتشدد والغَمْزِ من العلماء الأئمة الكبار، في كتابه «طبقات الشافعية»، وكلامه هذا من المبالغة فيما عُرِف عن الإمام عزالدين بن جماعة مِنْ سماحة في غير عمله الرسمي، وهو إنما يدل على صدق الإمام ابن جماعة وصراحته، ومبالغته في الصدق والصراحة، دون أن يبالي بنتائج صدقه وصراحته، والصدق أنجى للإنسان، والصراحة أسلم له، والخير كل الخير في الصدق والصراحة، ولذلك لم يلحقه أي ضرر هو ولا غيره، مما زعمه عجلة، وإلا لما ثبت في منصبه الزمن الطويل وهو زاهد فيه، وظل مطلوباً له. وقد كان الإمام ابن جماعة «سليم الصدر» كما ذكروا في صفته، فكان في شؤونه الاجتماعية لا يبالغ في إساءة الظن بالناس، وذلك بسبب ما كان عليه من غاية الورع والتقوى، كما هو مشاهد من أمثاله أن يكونوا كذلك، لكنه في عمله الرسمي حازم وحريص، كما صرحوا بقولهم في وصفه: «وكان شديد التصميم في الأمور التي تصل إليه، مما يتعلق بتصرفه»[3].

(١) الدرر الكامنة: ٢: ٤٩١.

(٢) طبقات الشافعية: ١: ١٨٨.

(٣) الإسنوي نفسه: ١: ١٨٧ - ١٨٨ وابن حجر في الدرر الكامنة: ٢: ٤٨٩.

ولولا ذلك لما ثبت في منصبه هذا الثبات، ولا نال هذا القبول، على حين صُرِف ثلاثة قضاة للقضاء قبله دفعة واحدة، بسبب غفلتهم، التي جعلت المتلاعبين يحققون أغراضهم، حتى نال سوءُ الظنّ القضاةَ أنفسهم، وعُزِلوا عن مناصبهم.

وهكذا نجد ـ وقد جمعنا أطراف البحث ـ أننا نتوصل إلى تكامل شخصية الإمام عزالدين بن جماعة، فهو في عمله الرسمي حازم مصمم على وضع كل أمر في نصابه، بل هو شديد التصميم، كما صرّحت عبارتهم، وفي أموره الأخرى يتمشى على سجيته السمحة، وفِطْرَتِهِ النقيّة بتحسين الظن بالناس، والأخذ بظاهر أقوالهم وأحوالهم، وتفويض باطنهم إلى الله تعالى.

استقالته النهائية من المناصب:

شغلت اهتمام المؤرخين استقالةُ الإمام عزالدين عبدالعزيز بن جماعة من منصبه قاضي القضاة الذي حكم به الديار المصرية والشامية ومن مناصبه الأخرى، لما في استقالته من قصة قل نظيرها. أوردها الإمام ابن كثير في حوادث سنة ست وستين وسبعمائة[1]، وهذا نصه:

«ورد الخبر مع البريد من الديار المصرية بأن قاضي القضاة عزالدين عبدالعزيز ابن قاضي القضاة بدرالدين بن جماعة عَزَل نفسه عن القضاء يوم الإثنين السادس عشر من هذا الشهر، وصمم على ذلك، فبعث الأمير الكبير يلبغا إليه الأمراء يسترضونه فلم يقبل، فركب إليه بنفسه ومعه القضاة والأعيان، فتلطفوا به، فلم يقبل وصمم على الانعزال، فقال له الأمير الكبير: «فعيِّن لنا مَنْ يصلح بعدك».

قال: «ولا أقول لكم شيئاً غير أنه لا يتولى رجل واحد، ثم وَلُّوا مَنْ شئتم».

(١) : ١٤ : ٣٢٦.

فأخبرني قاضي القضاة تاج الدين السبكي أنه قال: «لا تولوا ابن عقيل». فعين الأمير الكبير قاضي القضاة بهاء الدين أبا البقاء فقيل: إنه أظهر الامتناع، ثم قبل ولبس الخلعة». وباشر يوم الإثنين الثالث والعشرين من جمادى الآخرة قاضي القضاة الشيخ بهاء الدين ابن قاضي القضاة تقي الدين السبكي قضاء العساكر، الذي كان بيد أبي البقاء».

وللخبر تفصيل مثير، غني بالدروس والعبر، أشار إليها التاج السبكي فقال[1]: «واستمر يَتَقَلَّق كل وقت من المنصب، ويؤثر الانقطاع والعزلة، ويطلب الإقالة فلا يجاب، إلى شهر جمادى الأولى سنة ست وستين وسبعمائة، دخل على نظام المُلك الأمير الكبير يلبغا مدبِّر المملكة، وعزل نفسه، وصمم على عدم العود.

واتفق له ما لم يتفق لقاضٍ قبله من العظمة، ونزل الأمير الكبير يلبغا بنفسه، وهو ملك البسيطة إلى داره، ودخل عليه، ورجاه أن يعود فأبى، واستمر على الزاوية وجامع طولون، وجامع الأقمر، وانفصل عن القضاء ومتعلقاته..».

ويفصّل لنا الحافظ ابن حجر[2] استقالة الإمام عزالدين عبدالعزيز بن جماعة، بما يزيد موقفه قوة، ومنزلته علواً، ويعطي مزيداً من الدروس فيقول:

«إلى أن كان في السادس عشر من جمادى الآخرة سنة ٦٦، فتوجه إلى الأمير يلبغا مُدَبِّر المملكة وهو في الصيد في بعض بلاد الجيزة، فنزل بخيمة أيبك أمير آخور، إلى أن حضر يلبغا، فسلم عليه، فسأله عن سبب حضوره؟ فأخرج إليه مصحفاً كان معه، وسأله به وأقسم أن يُعْفِيَه من القضاء، فامتنع، فألحّ عليه إلى أن قال: عَزَلْتُ نفسي، وذكر ما يقتضي

(١) : ١٠ : ٨٠.
(٢) الدرر الكامنة: ٢: ٤٩١.

ترقيق قلبه عليه وقبول عذره. وتوجه من عنده وهـو منبسط، ويقول لمن يلقاه: أُعْفِيتُ من القضاء وعَزَلْتُ نفسي، وكل من يسمع ذلك يتألم، فلما رجع يلبغا إلى القاهرة أرسل له خواصَّه شيئاً بعد شيء، يسألونه ويضرعون إليه وهو مصمم على الامتناع إلى أن ركب يلبغا إليه، فدخل عليه وهو في جامع الأزهر وصحبته قاضي الحنفية جمال الدين ابن التركماني، وقاضي الحنابلة موفق الدين الحنبلي واستعان بهما عليه، فامتنع، فـألحوا عليـه، فصمم وحلف بأيمـان مُغَلَّظَةٍ أنه لا يعود. ثم اتفق الرأي على تـولية أبي البقاء، ويقال إن ذلك كان بمشورة القاضي عزالدين. فلما ولي أبو البقاء حضر إليه وسلم عليه، وأحسن إلى من هو من جهته».

وفـاتــه:

كان الإمام أبو عمر عزالدين عبدالعزيز بن جماعة قد بلغ من العمر لدى استقالته هذه اثنتين وسبعين سنة، فخلّىٰ نفسه للعبادة والحج والزيارة، لتوافيه منيته في السنة التالية، وهو على أحسن حال وأكمله.

قال الحافظ ابن حجر[1]: «وحج القاضي عزالدين من سنته وجاور إلى أن مات في السنة المقبلة، وكان يقول: «أتمنىٰ أن أمـوت في أحد الحرمين معزولاً عن القضاء». فنال أمنيته في الأمرين، ودفن بالقرب من الفضيل بن عياض بباب المعلاة».

وقال معاصره الإمام تاج الدين السبكي[2]:

«واستمر على الزّاوية وجامع طولون وجامع الأقمر ـ يعني استمر على دروسها بعد الاستقالة ـ وانفصل عن القضاء ومتعلقـاته إلى أوان الحـج. أخبره فقير أنه رأى النبي ﷺ في المنام يقول له: «فلان أوحشنا»، وذكر هو أنه رأى والده يقول في المنام: «الذي رآه الفقير صحيح»، فَحَجّ وجاور

(١) : ٢ : ٤٩٠.
(٢) : ١٠ : ٨٠.

بمكة، إلى جمادى الأولى. توجه إلى زيارة النبي ﷺ، وعاد إلى مكة، فأقام بها ثلاثة أيام معافى، ثم مرض فاسْتَمَرّ به المرض عشرة أيام، فَتُوُفِّيَ في عاشر جمادىٰ الآخرة سنة سبع وستين وسبعمائة بمكة، ودُفِنَ في حادي عشر، بين الفضيل بن عياض، والشيخ نجم الدين الأصفهاني».

ويسجل الإمام ابن كثير وهو معاصر لابن جماعة نبأ وفاته في أحداث سنة ٧٦٧ ويبرزها تحت عنوان خاص؛ فيقول[1]:

«وفاة قاضي القضاة عزالدين عبدالعزيز بن جماعة الشافعي:

في العشر الأول من شهر شعبان قدم كتاب من الديار المصرية بوفاة قاضي القضاة عزالدين عبدالعزيز بن بدرالدين محمد بن جماعة بِمَكّة شرفها الله، في العاشر من جمادى الآخرة، ودفن في الحادي عشر في باب المعلى، وذكروا أنه توفي وهو يقرأ القرآن، وأخبرني صاحب الشيخ محيي الدين الرحبي حفظه الله أنه كان يقول كثيراً:

«أشتهي أن أموت وأنا معزول، وأن تكون وفاتي بأحد الحرمين، فأعطاه الله ما تمناه: عزل نفسه في السنة الماضية، وهاجر إلى مكة، ثم قدم المدينة لزيارة رسول الله ﷺ، ثم عاد إلى مكة، وكانت وفاته بها في الوقت المذكور، فرحمه الله وَبَلّ بالرحمة ثراه.

وقد كان مولده في سنة أربع وتسعين، فتوفي عن ثلاث وسبعين سنة. وقد نال العِزُّ عِزّاً في الدنيا، ورِفْعَةً هائلة، ومناصبَ وتداريس كباراً، ثم عَزَلَ نفسه وتفرّغ للعبادة والمجاورة بالحرمين الشريفين، فيقال له ما قُلْتهُ في بعض المَرَاثي:

فكأنك قد أعلمت بالموتِ حتى تَـزَوَّدْتَ لـه مِن خيـار الـزاد»

---

(١) في البداية والنهاية: ١٤: ٣٣٤. وفيه سقط وتحريف قوّمناه هنا.

ثناء العلماء عليه:

احتل الإمام أبو عمر عزالدين عبدالعزيز بن جماعة مكانة هامة عالية في التاريخ العام، حتى سُجِّلَتْ وقائِعُ حياته في أحداث التاريخ، بحسب وقتها من السنين، كما احتل مكانة عالية هي مكانة الإمامة في العلم فاتفقوا على وصفه بها، وأثنوا على علمه وسيرته.

قال معاصره جمال الدين عبدالرحيم الإسنوي[١]:

«نشأ في العلم والدين، ومحبة أهل الخير، ودرّس وأفتى، وصنف تصانيف كثيرة حسنة، وخطب بالجامع بمصر، وتولى الوكالة الخاصة والعامة، والنظر على أوقاف كثيرة، ثم قضاء القضاة بالديار المصرية في جمادى الآخرة سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة، فسار فيه سيرة حسنة. وكان حسن المحاضرة، كثير الأدب، يقول الشعر الجيد، ويكتب الخط الحسن السريع، حافظاً للقرآن، سليم الصدر، محباً لأهل العلم، يشتغل عليهم الكثير...».

ويقول الإمام الذهبي وهو معاصر له أيضاً توفي سنة ٧٤٨ قبله بنحو عشرين سنة: «قدم ـ أي والده ـ علينا بولده طالب حديث في سنة خمس وعشرين، فقرأ الكثير، وسمع، وكتب الطباق، وعُنِيَ بهذا الشأن، وكان خَيِّراً صالحاً، حسن الأخلاق، كثير الفضائل، سمعت منه، وسمع مني...» وأثنى عليه بالتَّصَوُّنِ والديانة[٢].

وقال ابن قاضي شهبة[٣]: «قاضي القضاة، شيخ المحدثين، بركة المسلمين، عزالدين أبو عِمر...، نشأ في طلب العلم، وسمع الكثير، وحدّث، وأفتى، وصنف، وكان كثير الحج والمجاورة».

---

(١) : ١: ١٨٧.
(٢) ابن قاضي شهبة: ٣: ١٠٢ وانظر الدرر الكامنة: ٢: ٤٨٩.
(٣) : ٣: ١٠١.

وهـذا إمام من أئمـة الفقه الشـافعي ومن أئمـة الحـديث والجـرح والتعديل. وهو قاضي قضـاة دمشق الإمام تـاج الدين السبكي، المعـاصر للإمام عزالدين بن جماعة يقول فيه[1]:

«كان نَسَمَةً سعيدة، من سُعَدَاء الدنيا بالمشاهدة، ومن سُعَدَاءِ الآخِرة فيما يغلب على الظن، محباً للحديث ولسماعه، معمورَ الأوقات بذلك. نافذ الكلمة، وجيهاً عند الملوك، كثير العبادة، كثير الحج والمجاورة، ونال ما لم يَنَلْهُ أحدٌ قبله، مِـنْ مَزِيد السعد، مع حسن الشهرة، ونفاذ الكلمة، وطول المدة، وكثرة السكون».

وقال الإمام تقي الدين محمد الحسني الفاسي المكي: «كان سعيد الحركات، متين الديانة، كثير العبادة، له وقع في النفوس، معظماً عنـد الخاصة والعامة بحيث بلغ من أمره أن السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون أغدق الولايات في الممـالك لمن يعينـه، وهو مـع ذلك مـطّرح الجانب»[2].

وقـال السيوطي فيـه: «الحافظ الإمـام قاضي القضـاة عزالـدين أبو عمر...»، قال: «أخذ عنه العراقي ووصفه بالحفظ»[3].

آثاره العلمية:

أثنى العلماء على الإمام أبي عمـر عزالـدين عبدالعـزيز بن جمـاعة بالفضل في الفقه والحديث، وبِدَأْبِـهِ على الاشتغال، قال الفاسي[4]: «وله نظم، وما زال يكتب ويُسمِعُ، ويشتغل ويصنف، حتى وفاته».

(١) : ١٠ : ٨١.

(٢) العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين: ٥: ٤٦٠. ومراد العبارة الأخيرة الزهد بهذه المناصب.

(٣) طبقـات الحفاظ للسيـوطي: ٥٣٦ وانظر نحـوه في ذيل تـذكرة الحفـاظ للحسيني: ٤١. والعراقي هو الإمام عبدالرحيم بن الحسين، أمير المؤمنين في الحديث.

(٤) العقد الثمين: ٤٥٨.

وقد خلف هذا الإمام جمّ غفير من أهل العلم، تلمذوا عليه وأخذوا عنه، وأهم من نذكر منهم أولاده ثم أحفاده الذين ورثوا مجد هذه الأسـرة وتابعوا سيرتها الشريفة العالية في العلوم والحضارة.

فمن أولاده نذكر هاتين العالمتين الفضيلتين:

الأولى: زينب بنت جمـاعـة، ولـدت سنـة ٧١٦ هـ وسمعت من جدها نسخـة إبراهيم بن ظُهيـرة بمكة، وهي من شيـوخ المقريـزي بالإجـازة[١].

والثانية: شهدة بنت جماعة، وقد سمعت الحديث وحملته، وهي زوج قاضي القضاة تاج الدين المناوي المتوفى سنة ٧٦٥، الذي كان نائب الإمام عزالدين بن جماعة[٢].

ومن أحفاده: محمد بن أبي بكر بن عبدالعزيز بن جماعة، المتوفى سنة ٨١٩ قال فيه السيوطي:

«كان أعجوبة زمانه في التقرير، وليس له في التأليف حظ مع كثرة مؤلفاته التي جاوزت الألف، فإن له على كل كتاب أقرأه التأليف والتأليفين والثلاثة، وأكثرها من شرح مطول ومتوسط ومختصر، ونكت، إلى غير ذلك...»[٣].

وكانت مؤلفاته في مختلف العلوم الشرعية والعقلية والتطبيقية، حتى فاخروا به الأمم الأخرى[٤].

وكان يقول: «أعرف ثلاثين علماً لا يعرف أهل عصري أسماءها»[٥].

---

(١) الدرر الكامنة: ٣: ١٢٠ والتعليق عليه.

(٢) شذرات الذهب: ٦: ٣٠٥.

(٣) بغية الوعاة للسيوطي: ٣٦.

(٤) شذرات الذهب: ٧: ١٣٩.

(٥) الشذرات الموضع السابق. ومحمد هذا هو شيخ الحافظ ابن حجر، وليس جده =

ومن أحفاد الإمام عزالدين أيضاً فخر نساء عصرها:

سارة بنت عمر بن عبدالعزيز بن جماعة المتوفاة سنة ٨٥٥، وكانت شيخ الإمام المحدث المؤرخ شمس الدين السخاوي، وحمل العلم عنها أئمة كثيرون، وبلغ من منزلتها أنها ـ كما قال السخاوي: «نزل أهل مصر بموتها في الرواية درجة».

وقال أيضاً: «حَدَّثَتْ بالكثير، سمع عليها الأئمة، وحَمَلْتُ عنها ما يفوق الوصف. وكانت صالحة»[٢].

وفي هذا أبلغ الدلالة على رفعة ما تصل إليه المرأة في الأوساط الدينية التي تجعل العلم نبراسها، حتى تصبح المرأة إماماً لأئمة عصرها، مما لا تصل إليه امرأة عند غير المسلمين، ولن تصل إليه.

وقد خلد ﷺ العِزّ بن جماعة مؤلفات قيّمة ومتنوعة، وصفها الإسنوي بقوله: «صنف تصانيف كثيرة حسنة». انتهى.

ومن هذه التصانيف ما يلي:

١ ـ كتابه الكبير في المناسك على مذاهب الأئمة الأربعة، في مجلدين، وهو كتاب «هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك» الذي نقدم له ههنا، قال ابن قاضي شهبة: «مشتمل على نفائس وغرائب».

٢ ـ «تخريج أحاديث الرافعي» في مجلدين، وقال ابن قاضي شهبة: «وهو كتاب نفيس جليل».

قلت: وعوّل عليه الحافظ ابن حجر في كتابه «التلخيص الحبير».

= الإمام عزالدين، وقد وقع خطأ فاحش في ذلك في تقديم «تقريب التهذيب» (طبع المكتبة العلمية بالمدينة المنورة) ص ك، وتكرر في ص ل أيضاً. والدليل على ذلك أن الحافظ ابن حجر ولد سنة ٧٧٣ أي بعد وفاة العز بن جماعة بست سنين، فأنى يمكن للحافظ ابن حجر أن يسمع منه ويتلمذ عليه؟!.

(٢) الضوء اللامع: ١٢: ٥٢.

٣ ـ «المناسك الصغرى»، وقد طبع بتحقيق الدكتور حسين بن سالم الدهماني التونسي، ومنه نسخة خطية قديمة في المكتبة الظاهرية، قال في مطلعه: «أما بعد فهذا مختصر في مناسك الحج اختصرت فيه من منسكي الكبير على مذاهب الأئمة الأربعة رضي الله عنهم ورتبته على ستة أبواب..». ويقع هذا المختصر في أربع وعشرين ومائة صفحة.

٤ ـ «السيرة الكبرى».

٥ ـ «السيرة الصغرى».

٦ ـ شرح على المهذب للشيرازي، لم يكمل. قالوا: «جمع شيئاً على المهذب».

٧ ـ تعليق على مواضع من منهاج الطالبين للنووي. وقال بعض المتأخرين: «صنف شرحاً على المنهاج لم يكمله»[١].

٨ ـ «التساعيات في الحديث»[٢]، وهي أحاديث بينه فيها وبين النبي ﷺ تسع وسائط فقط، أخرجها أبو جعفر محمد بن عبداللطيف بن الكويك[٣].

٩ ـ «نزهة الألباب فيما لا يوجد في كتاب»[٤].

١٠ ـ «أنس المحاضرة بما يستحسن في المذاكرة» قال الزركلي[٥]: «وهو مجلد ضخم رأيته في مغنسيا».

* * *

(١) ابن قاضي شهبة: ٣: ١٠٢ ـ ١٠٣ والدرر الكامنة: ٢: ٤٨٩. ولم يذكر أي كتاب سيرة، وذكر في كشف الظنون السيرة الصغرى: ٢: ١٠١٣ والمناسك الكبرى: ٢: ١٨٢٩ و ٢٠٣٠.

(٢) الأعلام، للزركلي: ٤: ٢٦. طبع دار الملايين.

(٣) كشف الظنون لحاجي خليفة: ١: ٤٠٣.

(٤) الأعلام وهو في كشف الظنون: ٢: ١٩٤٠. منه نسخة في الجامعة الأردنية، كما في فهرس المخطوطات العربية المصورة ج ٢ رقم ٣٣٨.

(٥) المرجع السابق، وذكر الرقم (٥٢٨٦) وقال: أنجزه سنة ٧٦٢ هـ.

كتاب "هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك"
وطريقة الإمام ابن جماعة فيه

تتصف مؤلفات الإمام أبي عمر عزالدين بن جماعة بأنها «كثيرة حسنة» كما شهد بذلك مؤرخوه، وقد خُصَّ كتابه الجليل «هداية السالك» هذا بالثناء العطر عليه، لما أنه كما شهدوا له «مشتمل على نفائس وغرائب».

وذلك لِمَا جاء في الكتاب من أنواع العلوم والمعارف المتعلقة بالحج، ومناسكه ومشاعره، وما أتى به في كل واحد منها من الفوائد والغرائب.

ومن هذه العلوم والمعارف ما يلي:

١ ـ القرآن الكريم وتفسيره:

فهو يورد كل ما يتعلق بالحج ومناسكه، ومشاعره من آيات القرآن الكريم، كل آية في مكانها المناسب، ويبين تفسيرها باختصار وإيجاز ووضوح، ويورد في ذلك أقوالاً لأئمة العلم.

٢ ـ الحديث النبوي:

ويبدو ابن جماعة لقارىء كتابه هذا ـ مع كونه كتاب فقه ـ محدثاً حافظاً إماماً، وذلك لغزارة ما يورده في الكتاب من الأحاديث، حتى ليظن القارىء الذي راجع تخريج أحاديث الحج لمصادر الفقه مثل «نصب الراية»، و«التلخيص الحبير» أن أمر أحاديث الكتاب سهل، لكنه ما إن

يمخر عباب الكتاب حتى يجد أن الإمام ابن جماعة بحر في الحديث لا ينضب مَعينه، بل إني قارنْتُ ما أورده من الأحاديث في بعض المسائل (وهي فضائل حرم المدينة) وما جُمع في موسوعة متخصصة بأحاديث الحرمين والمسجد الأقصى، فلم أجد فيها شيئاً يفوت الإمام ابن جماعة في كتابه هذا، مع أن صاحب الموسوعة المشار إليها قد بالغ في التتبع والإحصاء، فللهِ در إمامنا ابن جماعة.

٣ ـ التخريج:

لا يكتفي الإمام ابن جماعة بمجرد رواية الحديث، كما يقع في كثير من كتب الفقه والتفسير وغيرهما، بل إنه يُتْبِعُ روايةَ الحديث بتخريج الحديث من مراجعه، ثم هو لا يقتصر على بعض المراجع بأن تكون مشهورة، بل يتوسع في العزو إلى المصادر التي خَرَّجَتِ الحديث بأسانيدها، مشهورة وغير مشهورة، حتى إن منها مراجع مفقودة الآن، لم نعثر عليها، مثل كتب أبي ذر الهروي، وأبي سعيد المفضَّل الجَنَدِي، وغيرهما.

ويستكمل الإمام ابن جماعة الفائدة فيبين اختلاف روايات الحديث في المراجع التي يعزو إليها تفصيلاً، كما يتعرض لبيان ما هنالك من جرح وتعديل، أو نقد حديث صححه بعض العلماء، وغير ذلك من الفوائد، مما يجعل جانب الحديث مُوَفًّى في هذا الكتاب الجليل.

لكن الإمام ابن جماعة مع هذا التوسع لم يطلق لقلمه العنان، كما يقع لكثير من أهل التوسع في الرواية، بل سار على طريقة المحدثين، وأشار إلى ما يزيح عنه العتب والانتقاد، فقال في ختام «الباب الأول في الفضائل»[١] ما يلي نصه:

«تَمَّ باب الفضائل، وأَوْدَعْتُ فيه الصحيح والحسن والضعيف، فإن

(١) ص ١٢٤.

باب الترغيب والترهيب يُتَسَاهَلُ فيه، وبَيَّنْتُ حالَ الحديث إذا كان يتعلق به حكم». انتهى.

وهو منهج سلكه المحدثون من قديم، وصرحوا بخطتهم فيه، فقال الإمام يحيى بن معين في الراوي الضعيف «موسى بن عُبَيدة: يكتب من حديثه الرقاق». أي المواعظ.

وقال سفيان بن عُيَيْنَةَ: «لا تسمعوا من بَقِيَّةَ ما كان في سُنَّة، واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره».

وبقية هو: بقية بن الوليد الحمصي «صدوق يُدَلِّس».

وقال الإمام أحمد بن حنبل: «إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشدّدنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال وما لا يضع حكماً ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد»[1].

على أن للإمام ابن جماعة طريقة مفيدة في رواية الحديث الضعيف، هي أنه يذكر في المسألة عدة روايات وأحاديث في معنى الحديث، ليعلم القارىء بذلك ثبوت أصل الحديث، أي ثبوت الفضيلة للعمل الذي ورد فيه الحديث أو الأحاديث.

٤ ـ الفقه:

وهو فقه الحج، وبيان مناسكه في المذاهب الأربعة كما هو عنوان الكتاب.

وقد أبان الإمام عزالدين بن جماعة طريقته في نقل المذاهب فقال في مطلع كتابه[2]:

(١) انظر ما ذكرناه وغيره في الكفاية في علم الرواية: ١٣٣ ـ ١٣٤، وشرح علل الترمذي لابن رجب: ١: ٧٣ ـ ٧٤، وانظر علوم الحديث لابن الصلاح: ١٠٣، ومنهج النقد في علوم الحديث: ٢٩٦ ـ ٢٩٧.

(٢) ص ٢ ـ ٣.

«فألَّفْتُ هذا الكتابَ جامعاً لمذاهب الأئمة الأربعة ليعلَمَ الواقفُ عليه أن في الأمر سَعَةَ، فإنهم رحمهم الله اطلعوا على مآخِذ السلف فأخذوا بأقواها، واجتهدوا في طلب الحق بنفوسٍ أُلْهِمَتْ تقواها، وسَمَّيْتُهُ «هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك».

ونقلتُ كلَّ مذهبٍ من كتب أهله، وراجعتُ فيه أهلَ ذلك المذهب مَنْ يوثق بفهمه ونَقْلِه، وما لم أر فيه نقلاً من مذهبٍ سكتُّ عن النقل فيه، وربما نَبَّهْتُ على ما يعضُدِ قياسَ ذلك المذهب أو يقتضيه. وبسطتُ الكلام فيه، وكررتُه للإيضاح والتبيين، على عادة السلف الصالح من المتقدمين». انتهى.

وهي طريقة تقوم على التتبع واستيفاء مسائل الحج في كل مذهب.

وقد سار الإمام المصنف على أدق قواعد البحث العلمي، فنقل كل مذهب من كتب أهله، ولم يكتف حتى راجع علماء المذهب، ليتحقق من صحة فهمه في نقله، وتلك غاية الدقة. ثم هو يذكر اسم العالم الذي أخذ الحكم عنه في المذهب، والمرجع الذي أخذه منه، وربما اكتفى بأحدهما لكونه دالاً على الآخر، فجاء الكتاب بذلك موثِّقاً نفسَه بنفسه.

كذلك امتاز كتاب «هداية السالك» بأنه جاء نموذجاً فريداً في بابه فيما ألفه السابقون، بهذه المقارنة للمذاهب، وبما اشتمل عليه من غرائب المسائل، ونفائس الفوائد، حتى يجدَ الباحث فيه فروعاً في المذهب الذي يعزو إليه، لا توجد في غيره من كتب ذلك المذهب، حتى وجدتهم ينقلون عنه أحكاماً في مذاهبهم، كما في «المسلك المتقسط في المنسك المتوسط» في المناسك على المذهب الحنفي، للعلامة المحدث الفقيه علي القاري[1]، وحاشية الحطاب على شرح خليل، في المذهب المالكي[2]، وهما كتابان جليلان يُعتمد عليهما في المذهبين.

(١) كما أوضحناه في ص ٨٢٢ تعليقاً.

(٢) انظر تعليقنا على ص ٧٥٨ و ٧٨٩ مثلاً.

وكما عُنِيَ الإمام ابن جماعة بفقه الأحكام في مناسك الحج فقد عُنِيَ أيضاً بالجانب التطبيقي العملي لها، فبين كيفية أداء المناسك بياناً وافياً، عقد له أبواباً مطولة، أودعها فوائد نفيسة على غاية الأهمية، وأتى بِغُرَرٍ من النقول من الأحاديث النبوية، والمأثور عن الصحابة والتابعين وأئمة العلم، وأهل المعرفة بالدين في الأدعية والأذكار، مما لا نظير له إطلاقاً.

وعُنِيَ أيضاً بتصحيح ما وجده من بدع ومخالفات في عمل الناس، في الطواف، والمبيت بمنى، والوقوف بعرفة، والمزدلفة وغيرها..، وأهاب بولي الأمر أن يزيل ما تتعلق إزالته بولي الأمر.

وقد زالت بعض هذه المخالفات بالتوسعات والتسهيلات التي أدخلت على أماكن المناسك، ويجب على الحجاج أن يتزوّدوا بالمعرفة ليتجنبوا ما يتعلق بهم من المخالفات، كما أنه يجب على أهل العلم العناية بهذا الجانب ليساعدوا الحاج أن يرجع من حجه كيوم ولدته أمه، وإن هذا الكتاب لهو أعظم مرجع يستوفي ذلك، ويُرْجع إليه فيه.

٥ ــ الرقائق وأسرار الأحكام:

وهي حِكَمٌ وعِبَر ترتبط بالإيمان، أو تثير الاعتبار والاتعاظ بأحكام المناسك، وتربطها بتعظيم الله تعالى وإجلاله وخشيته، أو بافتقار الإنسان وعبوديته لربه، أو بمواقف الحشر، أو التحذير من المعاصي أو غير ذلك.

وقد أتى الإمام ابن جماعة في ذلك كله بلطائف ونفائس في غاية الفائدة والتأثير، تَنْجَعُ في ترقيق القلب وخشوعه، وتقوية الإيمان، والصلة بالله تعالى، وراعى في ذلك حسن الصلة والربط بين المناسك والمعاني التي أوردها، عملاً بقواعد العلم وأصوله التي ترفض التكلف، وتلتزم اعتماد أصل النص ومعناه الصحيح، ودقة الفهم لأسرار أحكام التشريع.

وإن هذا الجانب ليعاني في عصرنا هذا ظلماً كثيراً من طائفتين من الناس:

طائفة جَمَدَت، فلا تلتفت لهذه الحِكَم والعِبَر، ليباسة عقلها وجفاء طبعها.

وطائفة أخرى تسلك طريق التفلسف والتكلف، حتى صار عملها بعيداً عن القبول، بل ربما أصبح أحياناً عبثاً تأباه العقول.

وأغرب ما بلغنا عن بعض هؤلاء في حديث «الحجُّ عَرَفةٌ»[١] بالتاء المربوطة، أنه يقرأ الحديث هكذا «الحج عَرَفَهُ» بالهاء، ثم يفسر الحديث بأن المراد معرفة الله تعالى. ويصبح تركيب الحديث على هذا التفلسف هكذا: «الحج عَرَفَ الله»؟!.

وهذا تَقَوُّلٌ على الله وعلى رسوله، وهو عبث بالنص يخالف روايته المجمع عليها ويحرِّفها، بل يجعلها سخفاً من التركيب يأباه لسان العرب، وترفضه قواعد لغتهم، إنما هو تلاعب بهذا الأصل من الدين، يوهم أن تحقق المعرفة بالله تعالى هي الحج. وإنما هذا قول المفرطين في جنب الله، المجانبين للحق والصواب في دين الله.

أين هذا من كلام الإمام ابن جماعة الذي يثير فينا مشاعر العظة والادّكار، حين يقول في عرفات[٢]:

«وإذا وقفتَ بعرفَةَ مع الناس فتذكّرْ في ذلك الحالِ حال وُقوفِك بين يدي الله تعالى يومَ القيامة وما هم فيه من الأهوال، منتظرين ما يُقضى عليهم...».

«وتذَكَّرْ بانتظار غروب الشمس انتظارَ أهل المحشَرِ فصلَ القضاءِ بشفاعة سيدنا رسول الله ﷺ...».

---

(١) خرجه الأربعة وغيرهم وصححه أئمة الحديث، يأتي تخريجه تفصيلاً.

(٢) ص ١٦٥ - ١٦٦.

«.. وتـذَكُّرْ بـأحوالِ النـاسِ في الموقف بعـرفَةَ ـ وهم بين راكب وماشٍ وعاجز ـ حالهم يوم القيامة، منهم مَن يُحشر راكباً على النجائب، ومنهم من يحشر ماشياً، ومنهم من يُحشر على وجهه..».

كما أننا نجد عند ابن جماعة الاحتياط الشديد في شأن الإخلاص، كما في موقفه من تشريك النية[1] وغير ذلك من أمور في مواضع كثيرة من كتـابه. تعـرفنا بـالتصوف الصحيـح الذي هـو تصفيـة النفس والقلب من المخالفات والكدورات بمقياس الشرع حسب الكتاب والسنة.

ومن هنا كان لهذه الرقائق والأسرار التي عني بها الإمام ابن جماعة أهميتها البالغة في وعظ المسلمين وتذكيرهم، لما لها من الأثر الصادع في نفوسهم، والنور الهادي في قلوبهم. وقد تفطن لذلك بعض الأئمة، فاقتبس الرقائق من كتاب ابن جماعة هذا ولخصها، وأضاف إليها أشياء يسيـرة، وجعل ذلك رسالة مفردة هي رسالة «أنوار الحُجَج في أسرار الحِجَج»، للإمام الفقيه المحدث علي بن سلطان القاري الفقيه الحنفي، والمحدث وقارىء مكة المكرمة رحمه الله تعالى.

٦ ـ التاريخ:

وللتاريخ أهميته البالغة في دراسة الحج، لأنه يـوقف المسلم على أسرارٍ وحِكَمٍ في هذه الفريضة، وعلى معان ودروس تزيد عظمة هذا الركن في القلب، وتُعَمِّقُ الفهم وترسخه لفهم حِكَمِ مشروعية مناسك الحـج، وقدسية المشاعر.

وقد عُنِيَ الإمام أبو عمر ابن جماعة بهذا الجانب، واعتمد فيه على أوثق المصادر وهي نصوص القـرآن الكريم، والأحـاديث النبويـة في بناء الكعبـة المشرفـة، والمسجد النبـوي، ثم ما حـوته بـطون كتب التاريـخ المتخصصة بالحرمين الشريفين، والمدينتين المقدستين: مكـة المكرمـة،

(١) ص ١٢٧ ـ ١٢٨.

والمدينة المنورة. فكان كتابه متميزاً بهذه الفوائد القيمة الهامة، مع ما تميز به من سائر المزايا.

٧ ــ الخِطط:

وذلك أن أبا عمر ابن جماعة راح يصف لنا الجوانب العمرانية والجغرافية والخطط المتعلقة بالكعبة المشرفة، والمسجد الحرام بمكة المكرمة، والمسجد النبوي وروضته، ومواقع القبور الشريفة: قبر النبي ﷺ وصاحبيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وغير ذلك من أمور مكة المكرمة، والمدينة المنورة، فتفرد عن العلماء بهذا الشرح، بل جاء فوق ذلك بما هو أعلى، وهو الإيضاح العملي بمصورات رسمها للحرمين الشريفين في زمنه، وللكعبة المشرفة، والروضة، وقبر النبي ﷺ وصاحبيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

فجاء الكتاب بوثائق في غاية الأهمية بهذه اللوحات التي رسمها وتفرد بها بين المراجع.

٨ ــ اللغة والشعر:

وصف المؤرخون ابن جماعة بأنه «كان حسن المحاضرة»، ونجد حُسن محاضرته يسري إلى كتابه العلمي هذا، فهو يأتي بما يناسب المقام من شرح لغوي لبعض المفردات أو العبارات في آية من القرآن، أو نص من الحديث النبوي، أو حل مشكل في آية أو حديث[١]، كما أنه يأتي في المناسبات بأشياء من الشعر من نظمه أو نظم غيره.

مما جعل ذلك مزية لكتابه تضاف لمزاياه الأخرى.

وهكذا جاء كتاب «هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك»

---

(١) ولتوسعه هذا في اللغة استشهدوا به في الخلافيات اللغوية، كما في «كتاب المزهر في علوم اللغة» للإمام السيوطي: ١: ٤٠٥ (ط. عيسى البابي الحلبي الأولى) فانظره لزاماً.

مرجعاً جامعاً في موضوعه، استوفى فروع المذاهب الأربعة في أحكام الحج وما يتعلق به من السفر والنفقة وغيرهما، وبناها على أدلتها الشرعية، واستكمل دراسة هذا الركن بما فيه من الفضائل المرَّغبة، والرقائق الواعظة، وألقى على مشاعر الحج ومناسكه الضوء من التاريخ العطر، مراعياً الوضوح والبعد عن التعقيد، فجاء الكتاب مرجعاً في الأحكام للفقيه والمتفقه، وللمفتي والمستفتي، وموعظة للواعظ والمتعظ، ورِيا لقلب المحب والمتشوق.

أجزل الله مثوبة مؤلفه وأشركنا في عمله وفضله، وعمم النفع به، وجعل في هذا العمل حُسن القبول، والوسيلة المقبولة للفوز بالمأمول، إنه سبحانه أكرم مسئول.

* * *

نسخ "هداية السالك" الخطية

حصلنا بالبحث والتتبع على سبع نسخ خطية من كتاب «هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك» للإمام عز الدين ابن جماعة، اعتمدنا عليها في تحقيق الكتاب، وإثبات نصه، نعرّف القارىء بها فيما يلي:

النسخة الأصلية الأولى: (ص):

وهي في أعلى درجات الصحة، وأقصى ما يُطمح إليه في علم التحقيق، هي نسخة المصنف الإمام عز الدين عبد العزيز ابن جماعة نفسه، قد كتبها بخط يده، وأثبت في آخرها تاريخها، فجاء يُقرأ هكذا:

«آخر كتاب هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك وفرغ من كتابتها مؤلف الكتاب عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعدالله بن جماعة الكِناني الشافعي غفر الله لهم يوم الأربعاء الثاني والعشرين من صفر عام خمسة وخمسين وسبعمائة بالمدينة الشريفة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً دائماً».

وهذه النسخة من مصورات مكتبة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة (رقم ١٨ فقه). وتقع في **٢١٥** ورقة من القياس الكبير مسطرتها **١٩** سطراً في الصفحة، كتبها مصنف الكتاب الإمام عز الدين ابن جماعة بنفسه بخطه الجميل الذي وصفه المؤرخون بأنه خط حسن، وسجل توثيق ذلك بنفسه في آخرها، والنسخة إلى جمال خطها ووضوحه كثيرة الإغفال لإعجام الحروف بالنّقط، وفيها ضبط لأشياء كثيرة هامة، وهي كثيرة الفَصْل بالدوائر بين فقراتها وجملها.

وعلى النسخة علائم التدقيق والمقابلة، كما يعرف من النقط التي في الدوائر الفاصلة بين فقراتها وجملها، ومن الإلحاقات التي في الحواشي.

ونجد في حواشي النسخة خطوطاً تسجل بلاغات بقراءات وسماعات للنسخة على المصنف ابن جماعة نفسه، وربما اجتمع عدد من هذه البلاغات في مكان واحد، وذلك يزيد صحة النسخة بتكرار قراءتها على المصنف وتدقيقها، لا سيما الذي هو بخط المصنف نفسه، وهو قوله: «بلغ الإمام أمين الدين الحنفي قراءة عليّ».

لكن هذه النسخة ـ على نفاستها وأهميتها العظمى ـ ليست كاملة، بل تتناول نصف الكتاب وتنتهي عند آخر النوع السابع من الباب الثامن في محرمات الإحرام (ص ٦٤١).

ونلحظ في صدر كلمة اختتام النسخة تغييراً، فهو يقرأ هكذا ظاهراً: «آخر كتاب هداية السالك...»، لكن هذا ليس هو النص الحقيقي، بل إن فيه كشطاً وتغييراً، يدل عليهما الأثر المتبقي لكلمتي «المجلدة» و«الأول». والظاهر أن لفظ العبارة الأصلي هكذا: «آخر المجلدة الأولى من هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك...» إلى آخرها.

كما نلحظ إلى يسار هذه الكلمة ثلاث بلاغات بالسماع والقراءة على الإمام مؤلف الكتاب أيضاً.

ويتفق اختتام هذا الجزء مع اختتام الجزء الأول من مخطوطة الظاهرية، كما يتفق تسجيل التاريخ مع تاريخ النسخة التي قوبلت عليها نسخة الظاهرية في الجزء الأول منها، وكأن التغيير في ختام نسخة المصنف قديم، إن كانت تلك النسخة مقابلة عليها.

وقد جعلنا هذه النسخة الأصل الأول، وأثبتنا نص الكتاب على وفقها. ورمزنا لها بالحرف (ص).

من حج فمات في عامه دخل الجنة ومن صام رمضان ومات من عامه دخل الجنة
رواه سعيد بن منصور ثم باب فضائل ... وأورد فيه الصحيح والحسن
والضعيف في أبواب الترغيب والترهيب تساهلاً منه وتسامحاً لكلام
أداه أن يعمل بحكمه وقد روي عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال من بلغه عن الله تعالى فضيلة فأخذ بها إيماناً ورجاء ثوابه أعطاه الله
ذلك وإن لم يكن كذلك

الباب الثاني في الرفاق والمعالم للحج

التي هي تذكرة للمذكر وعبرة للمعتبر

وقد قيل الحج حرفان حاء وجيم فالحاء حلم الحق والجيم جرم الخلق ...
الدال الحق يعفو للحاج أنواع جرمه وفي الباب فصول الأول
في العزم على الحج وما يتعلق بالسفر اعلم أن الناس في الشوق
إلى مكة على ستة أقسام الأول من ترك وطنا لم يخرج عنها
ثم ... إلى وطنه القسم الثاني من ... ويرد النهار
... ربح الدنيا فإنه يسوق إلى الربح لا إلى مكة لأنها إنما ...
ويروى أنه حج رجل من أهل الشام فرأى فيما يرى النائم أن أعمال الحج تعرض على
الله تعالى فقيل فلان كتب تاجرا حاجا فقيل وفلان فقيل ... تاجرا
حتى بلغ ... فقال كتب تاجرا ... ولم ولست بتاجر
فقال الرجل ... على أهل مكة القسم الثالث
من يكون مجبورا في بلد يجد النزهة والفرجة ويرى ما يطلب في طريقها

صفحة من نسخة المصنف (ص) عليها أربع بلاغات بقراءتها وسماعها عليه

الصفحة الأخيرة من نسخة المصنف (ص) ويظهر التغيير في اختتامها

وإلى اليسار ثلاث بلاغات سماع وقراءة

النسخة الثانية: (ي):

وهي نسخة صحيحة جداً من أصح النسخ، هي نسخة السيد الإمام المحدث الحافظ الشيخ بدر الدين محمد بن يوسف الحسني محدث دمشق الأكبر في عصره وفي الأعصر المتأخرة المتوفى سنة **١٣٥٤** هـ - **١٩٣٥** م، رحمه الله، عليها الخاتم بجعله إياها وقفاً. وقد حفظت في مجمع اللغة العربية بدمشق.

تقع هذه النسخة في مجلد واحد كبير عدد أوراقه **٣٤٥** ورقة من القطع الكبير في الصفحة **٢٥** سطراً، بخط نسخي جميل، مُغْفَلٍ من الإعجام كثيراً.

وهذه النسخة صحيحة غاية الصحة يرجع تاريخ كتابتها إلى أواخر عصر المؤلف الإمام ابن جماعة رضي الله عنه سنة ٧٦٠ هـ جاء في آخرها بخط النسخة نفسه ما يلي نصه:

«تم الكتاب بحمد الله تعالى وعَوْنِهِ وحسن توفيقه وفرغ من نَسْخِه العبدُ الفقيرُ الراجي رحمةَ ربه ورضوانَه عبدُالله بن سليمان بن يوسف بن سليمان بن علي المعروفُ بابن الريحاني المَوْصِلي الشافعي، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين والمسلمات بالقاهرة المحروسة في يوم الأربعاء سادس ربيع الآخر المبارك من سنة ستين وسبعمائة. والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين وأصحابه المنتخبين وسلم تسليماً كثيراً وشرف وعظم».

والنسخة مقابلة على النسخة التي نُقِلَتْ عنها، كما تدل على ذلك النقط الموضوعة في الدوائر الفاصلة بين فقراتها، وكما تشهد بذلك الإلحاقات التي بحاشيتها ممهورة بكلمة «صح».

وزاد النسخة صحة وتوثيقاً أنها قرئت على فقيه كبير ومحدث جليل تلقى الكتاب عن المؤلف نفسه بالإجازة، وهو أبو محمد عبدالرحيم بن

محمد بن عبدالرحيم المعروف بابن الفرات. وأن قارىء النسخة فقيه كبير أيضاً، هو الزعيفريني، وقد جاء في آخر النسخة عقب كلمة الناسخ السابقة ما يلي:

«الحمد لله:

قرأتُ جميعَ هذا الكتاب المبارَك ـ وهو هدايةُ السالِك تأليفُ قاضي القضاة (٢) شيخِ الإسلام عَلَمِ الأئمةِ الأعلامِ، قدوة الزُّهّاد والعُبّاد، أَوْحَدِ الحفاظ (٣) عزِالدين أبي عُمر عبدِالعزيز بن قاضي القضاة بدرالـدين أبي عبدالله محمد بن جماعة (٤) الكِناني الشافعي الحَمَوِي تغمده الله برحمته ـ علىٰ سيدنا وشيخنا أقضى القضاة (٥) المُعَمَّرِ المُسْنِدِ أبي محمد عبدالرحيم ابن الشيخ الإمام المُسْنِد الأصيل ناصرالدين (٦) أبي عبدالله محمـد ابن أقضى القضاة عزالدين أبي الفضل عبدالرحيم بن الفرات (٧) الحنفي خليفة الحاكم العزيز بالقاهرة مَتَّع الله به، وذلك بحقِّ إجازَتِهِ به من مؤلفه مُعَيَّناً مع غيره في سنةِ خمسٍ وستين وسبعمائة، فسمع الكتابَ (٨) كاملاً بأَفْوَاتٍ يسيرةٍ جداً اشتملَتْها الإجازة الشيخُ بدرالدين محمد ابن الشيخ شهاب الدين أحمد (٩) الحُسَيني الكتبي. وسمعَ مجلسَ الخَتْمِ كاملاً وهو من قوله: «وأما السقاية (١٠) فكان أصلُها حِياضاً من أَدَمٍ إلى آخِرِ الكتاب الشيخُ الفاضلُ الكاملُ (١١) شهابُ الدين أبو العباس أحمـدُ ابن سيدنـا الشيخِ الإمام العالم العلامة (١٢) فخرالدين أبي عَمْرو عثمان البرماوي الشافعي وشقيقي محب الدين (١٣) أبي بكر محمد الزعَيْفرِيني والشيخ صدرالدين محمد بن النبيه. وسمع (١٤) من قوله: «وأنشد أبو الفضل الجوهري في توديعه ﷺ (١٥): «لو كنتَ ساعةَ بيننا ما بيننا. . .» البيتين إلى آخر الكتاب الشيخُ (١٦) المحدثُ شمسُ الدين محمد بن قمر الحُسَيْني، وصح ذلك وثبت في أربعةَ (١٧) عشر مجلساً، آخرها في يوم الثلاثاءِ المبارك رابع عَشَـري صفر الخيـر (١٨) سنـة ٨٤٩ بمجلس[1] حُكْمِ شيخنـا المسمِـعِ ببـاب

(١) في المخطوطة «بمنزل» وفوقها «بمجلس» والظاهر أنها تصحيح.

الفتوح أحد أبواب القاهرة (١٩) حماها الله تعالى. وأجازَ شيخُنا للسامعين المذكورين ولكاتبه (٢٠) ولوَلَدَيْه أبي الفضل أحمد وأبي المحاسن حسن ولوالدتهما أم الخير (٢١) ابنة أقضى القضاة بدرالدين الحسن بن أحمد البرديني الشافعي والسادة (٢٢) الخطباء عمادالدين إسماعيل ونجم الدين محمد ومحب الدين أحمد وأخواتهن (٢٣) أولاد سيدنا الحطيني البرهاني ابن سيدنا ومولانا الحطيني الجمالي (٢٤) أبي محمد عبدالله بن جماعة الشافعي خطيب القدس الشريف رواية (٢٥) جميع الكتاب المذكور وجميعِ ما يجوزُ له وعنه روايتُه وتلفظ (٢٦) بذلك بسؤالي في تاريخه كذلك أجاز للحطيني البرهاني بن جماعة المشار إليه (٢٧) أعلاه. قاله وكتبه محمد بن أحمد بن يوسف بن محمد بن معالي بن محمد القرشي الزعيفرِيني (٢٨) الشافعي بلغه الله سؤله ومأموله من خيري الدنيا والآخرة بجاه سيدنا محمد وآله وصحبه وعترتَه. آمين (٢٩).

الحمد لله وبه أكتفي. السماع والقراءة والإجازة صحيح ذلك. وكتب (٣١) عبدالرحيم بن محمد بن عبدالرحيم بن علي بن الحسن بن الفرات الحنفي حامداً ومصلياً ومسلماً (٣٥)». انتهى

وابن الفرات الراوي عن المصنف الإمام ابن جماعة هو: الإمام الفقيه المحدث أبو محمد عبدالرحيم بن محمد بن عبدالرحيم بن علي بن الحسن بن محمد بن عبدالعزيز أبو محمد، المعروف كسلفه بابن الفرات، باسم النهر المشهور.

ولد سنة تسع وخمسين وسبعمائة بالقاهرة، من بيت شهير بالعلم والفضل، ونشأ بها فحفظ القرآن، والعمدة والبداية في الفقه الحنفي وغيرها، واشتغل بالفقه على سائر المذاهب وعرض على جماعة من أرباب أئمة المذاهب الأربعة في سن مبكر ابتداء من سنة إحدى وسبعين وما بعدها.

واشتغل بسائر العلوم وعني بعلم الحديث، ومن أعظم شيوخه فيه الإمام أمير المؤمنين في الحديث زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي، وكان يصف ابن الفرات بـ«الشيخ الإمام».

وقد أجاز له خلق كثير من الأئمة والعلماء، وعدة من أجاز له نحو من مائتيّ نفس وثلاثين نفساً، ومن إجازاته المبكرة إجازة العز بن جماعة فهرسة مروياته بالسماع والإجازة، في عاشر شعبان سنة خمس وستين وسبعمائة.

قال الحافظ ابن حجر: «وقد أجاز التسعين ممتعاً بسمعه وبصره، وحدث بالكثير في أواخر عمره، وظهرت له إجازات من مسندي ذلك العصر، ممن سمع من الفخر ونحوه ـ يعني من القدماء ـ فانفرد عن الكثير منهم، وكان قد اشتغل قديماً، وناب عن القاضي الحنفي، وحدث عنه أبوه في تاريخه بأشياء أودعها إياه...»، قال الحافظ ابن حجر: «وهو الآن مسند الديار المصرية».

ولعلو مقام ابن الفرات نجد الإمام الحافظ شمس الدين السخاوي يفاخر بالأخذ عنه، ويعيب على المقصرين، فيقول:

«وقصر أصحابنا في عدم الإكثار منه، كصنيعهم في غيره من المسندين وأما أنا فلازمته كثيراً بحيث لا أعلم من حمل عنه بحمد الله أكثر مني وربما استعنت برسالة شيخنا إليه في ترغيبه في الاسماع وطواعيته لي في غير ذلك، إذا رأيت فيه مللاً، فيُسَرُّ بذلك، وكان خيّراً فاضلاً، صدوقاً، ساكناً منجمعاً على الناس، حريصاً على الانتصاب في مجلسه لفصل القضايا والأحكام والتفرغ لذلك، يُقصد للاشتغال من الأماكن النائية لِقِدمه ومعرفته.

ورام الجماعة منه التصدي لهم من أول النهار إلى الزوال، ويساعدونه في نفقة عياله بقدر له وقع، فامتنع وقال: لا آخذ على التحديث أجرة، ولكن تقرءون على الفتح من غير تقييد بمدة طويلة، ومتعه الله بسمعه وبصره حتى مات...».

وكانت وفاة الإمام أبي محمد ابن الفرات في يوم السبت سادس عشر من ذي الحجة سنة إحدى وخمسين وثمانمائة. رحمه الله ورضي عنه وإيانا.

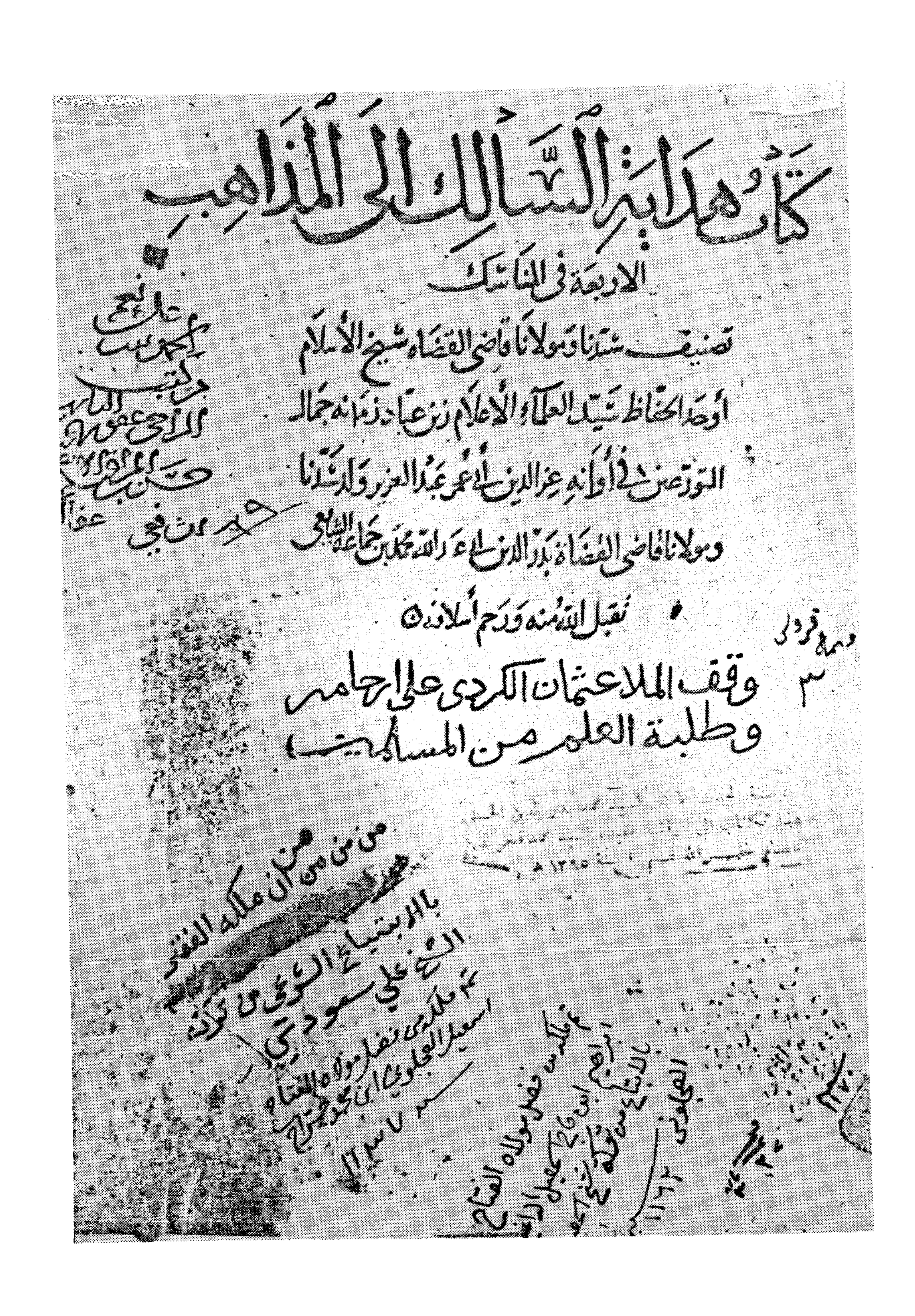
من مؤلفاته: تذكرة الأنام في النهي عن القيام، نخبة الفوائد، منظومة الفرائد. في الفقه.

أما الزعيفريني فهو أبو الفتح محمد بن أحمد بن يوسف بن محمد بن معالي بن محمد القرشي الزعيفريني الأصل، ثم الدمشقي ثم القاهري، الشافعي، لقبه شمس الدين، ويعرف كسلفه بالزعيفريني: الفقيه المحدث.

ولد في ربيع الأول سنة (٨١٣) ثلاث عشرة وثمانمائة بالقاهرة، ونشأ فيها فحفظ القرآن والحاوي والمنهاج وألفية النحو، وعرض على جماعة، وطلب العلوم على كبار العلماء في القاهرة في عصره، وطلب الحديث وقتاً، وقرأ على زين الدين الزركشي وعزالدين بن الفرات، وسمع على جماعة من علماء الحديث. وكان خيراً فاضلاً، منصفاً له نظم.

مات يوم الاثنين ثاني عشر ربيع الأول سنة (٨٥٦) ست وخمسين وثمانمائة، رحمه الله تعالى.

وهكذا نجد إسناد هذه النسخة الحسنية مسلسلاً بالعلماء الكبار الجامعين بين الفقه والحديث، الذين هم غاية الصحة في النقل والتثبت، وقد جعلنا هذه النسخة الأصل الثاني، ورمزنا لها بالحرف (ي).


كتاب هداية السالك الى المذاهب

الاربعة في المناسك

تصنيف سيدنا ومولانا قاضي القضاة شيخ الاسلام

أوحد الحفاظ سيد العلماء الاعلام زين عباد زمانه جمال

الورعين في أوانه عز الدين أبي عمر عبد العزيز ولد سيدنا

ومولانا قاضي القضاة بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جماعة الشافعي

تقبل الله منه ورحم أسلافه

وقف الملا عثمان الكردي على أرحامه

وطلبة العلم من المسلمين

صفحة العنوان من النسخة الحسنية (ي)

نسأل الله ربنا التوفيق لملازمة التقوى وتسهيل أسباب السعادة
في الدنيا والآخرة إنه ولي ذلك والقادر عليه ولا حول ولا قوة
إلا بالله حسبنا الله ونعم الوكيل
تم الكتاب بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه
وفرغ من نسخه العبد الفقير الراجي رحمة ربه
ورضوانه عبد الله بن سليمان بن يوسف بن سليمان
ابن علي المعروف [illegible] الموصلي الشافعي
غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين والمسلمات
بالقاهرة المحروسة في يوم الأربعاء سادس ربيع
الآخر المبارك من سنة ستين وسبعمائة
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا
محمد وآله الطاهرين وأصحابه المنتجبين وسلم
تسليما كثيرا وشرف وعظم

الحمد لله
قرأت جميع هذا الكتاب المبارك وهو هداية السالك تأليف قاضي القضاة
شيخ الإسلام علم الأئمة الأعلام قدوة الزهاد والعباد أوحد الحفاظ
عز الدين أبي عمر عبد العزيز بن قاضي القضاة بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جماعة
الكناني الشافعي الحموي تغمده الله برحمته على شيخنا وشيخنا قاضي القضاة الدين
المعمر المسند أبي محمد عبد الرحيم بن الشيخ الإمام المسند الأصيل ناصر الدين
أبي عبد الله محمد بن قاضي القضاة عز الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الفرات
الحنفي خليفة الحكم العزيز بالقاهرة متع الله به وذلك بحق إجازته [illegible]
معنا [illegible] في سنة خمس وستين وسبعمائة وسمع ما فيه [illegible] الكتاب
كاملا بأوقات يسيرة جدا أشملها الشيخ بدر الدين محمد بن الشيخ [illegible]

الصفحة قبل الأخيرة من النسخة (ي) وفيها كلمة الناسخ وكلمة الزعيفريني

الصفحة الأخيرة من نسخة ابن الفرات الحسنية (ي) وعليها في الأخير خط ابن الفرات بسماع الكتاب عليه وإجازته به

النسخة الثالثة: (ظ):

وهي نسخة صحيحة كتبت في عصر المصنف أيضاً، محفوظة في دار الكتب الظاهرية بدمشق برقم ٢٧٦ و ٢٧٧.

تقع النسخة في مجلدين من القطع المتوسط المجلد الأول ٣١٠ ورقة. والثاني يبدأ من قول المصنف في محظورات الإحرام: «الثامن: الاصطياد...» ويقع في ٣٦٣ ورقة، في الصفحة ١٩ سطراً في كل من الجزئين، بخط جميل تام الإعجام للحروف، كثير الضبط للكلام بالشكل.

جاء في آخر النسخة آخر الجزء الثاني (الورقة ٣٦٢ ب - ٣٦٣ أ) ما يلي نصه بخط ناسخها:

«تم الكتاب بحمد الله تعالى وعونه وفرغ من كتابته العبد الضعيف الفقير الحقير المذنب العاصي الحافي الخاطيء رمضان بن محمد بن أبي القاسم الحاج اليزدي غفر الله تعالى له ولطف به يوم الأربعاء ثاني عشر شهر شوال عام ثمان وخمسين وسبعمائة بالقاهرة المحروسة صانها الله تعالى عن الفتن. الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم».

إذن فنسخة الظاهرية هذه مكتوبة في حياة المؤلف، قبل وفاته بتسع سنين، وفي بلده مدينة القاهرة.

لكن كاتب النسخة لم يبين إن كان قد قابل نسخته على الأصل بعد نسخها عنه أو لم يقابلها. والذي يبدو لنا أنه لم يقابلها على الأصل المنقولة عنه، لأن الدوائر الفاصلة بين فقراتها خالية من النقط، كما أن حواشيها خالية من دلائل ذلك، وهذا ينزل من قوة النسخة، لأن علماءنا وقد ضبطوا قواعد الكتابة العلمية صرحوا بوجوب مقابلة النسخة على الأصل المنقول عنه.

لكن تمت مقابلة هذه النسخة بعد ذلك على أكثر من نسخة، كما

تدل على ذلك الحواشي المثبتة عليها، وأهم تلك النسخ نسخة الشيخ الإمام مجدالدين الشيرازي، المعروف بالفيروز آبادي، صاحب القاموس المحيط، وقام بتلك المقابلة العالم الفقيه الشافعي عبدالوهاب بن عمر الحسيني، وقد جاء في آخر الجزء الأول بخطه بيان في غاية الأهمية، وهذا نصه من حاشية الصفحة:

«الحمد لله، عارَضْتُ هذه النسخة بنسخة العلامة الشيخ مجدالدين صاحب القاموس، وهي في جزء واحد، ووجدتُ هنا بخط المؤلف على هامشها ما نصه:

«قرأ عليّ جميع هذا الجزء الشيخ الإمام العالم العامل مجدالدين أبو طاهر محمد بن الشيخ سراج الدين يعقوب بن الشيخ صدرالدين محمد بن إبراهيم بن عمر بن أبي بكر محمود بن إدريس بن فضل الله بن الشيخ الإمام الرباني أبي إسحاق الشيرازي نفعه الله تعالى ونفع به، وبلغه غاية أربه في مجالس آخرها يوم الاثنين الرابع عشر شهر جمادى الآخرة سنة ثمان وخمسين وسبعمائة، وأجزت له باقي هذا الكتاب، ورواية ما يجوز لي وعني روايته بشرطه. وكتبه عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني.

وكان آخر هذه المعارضة بقاع البزوة من منازل الحجاز، في سابع عشر شعبان المكرم سنة ثمان وأربعين[1]، صحبة الركب الرجبي.

كتبه عبدالوهاب الحسيني الشافعي غفر الله له، وتقبل منه نُسُكه، وشكر سعيه».

انتهى ما كتبه الحسيني، وهو هام جداً.

وفي الطرف الآخر من الصحيفة نفسها بخطه فائدة تاريخية هامة أيضاً، هذا نصها:

(١) أي وثمانمائة، لكن في الأصل هكذا «ثمان وأربعة» وهو سهو قلم.

«وجدت بخط الشيخ مجد الدين: «وفرغ من كتابتها مؤلف الكتاب عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعدالله بن جماعة الكناني الشافعي غفر الله لهم يوم الأربعاء الثاني والعشرين من صفر عام خمسة وخمسين وسبعمائة بالمدينة الشريفة، على ساكنها أفضل الصلاة والسلام».

وهذا التاريخ هام جداً، يبين أن الإمام عزالدين بن جماعة رضي الله عنه صنّف كتابه هذا بعدما قطع شوطاً كبيراً من حياته، تفوق فيها علماً، وزهداً، وصفاء بكثرة حجاته وزياراته ومجاوراته وتعبداته، فجاء كتابه هذا نسيج وحده في مؤلفات الفقه عامة، وفي مناسك الحج خاصة.

وثمة حاشية أخرى للعلامة الحسيني تزيد هذه النسخة قوة وصحة، وهي في آخر الورقة قبل الأخيرة **٣٦٢** عند السطر الأخير من الكتاب، ونص الحاشية ما يلي:

«بلغ مقابلة على نسخة الشيخ مجد الدين الشيرازي المتقدم ذكره على هامش الجزء الأول وفي أواخرها كراريس ليست بخطه وعليها طبقة سماع على القاضي جمال الدين أبي السعود محمد ابن ظهيرة بقراءة القاضي جلال الدين أبي السعادات مؤرخة بذي القعدة الحرام سنة أربع عشرة وثمان مائة وكان آخر المقابلة على هذه النسخة في آخر شوال سنة ثمان وأربعين وثمان مائة بالحرم الشريف المكي زاده الله شرفاً وتعظيماً تجاه الكعبة الشريفة. كتبه عبدالوهاب بن عمر الحسيني الشافعي غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين بمنه وكرمه».

والفيروز آبادي هو الإمام اللغوي الشهير أبو طاهر مجدالدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيرازي، الشهير بالفيروز آبادي، صاحب القاموس، نسب «الشيرازي» لأنه كان يرفع نسبه إلى الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، الفقيه الشهير الكبير.

ولد بكَارِزِين بفارس سنة **٧٢٩**، وظهرت عليه أمارات النبوغ فحفظ القرآن وهو ابن سبع وتلقى علوم اللغة والأدب وعلوم الشريعة على كبار

أئمة عصره، ورحل في طلب العلوم إلى بلاد كثيرة في العراق والشام ومصر والحجاز، وكَثُر الأخذ عنه أيضاً في رحلاته، ثم استقر في اليمن وقد نبغ ذكره واكتمل علمه فتلقاه حاكمها الملك الأشرف بالقبول وبالغ في إكرامه وولاه قضاء اليمن كله. وعكف على نشر العلم، وقصده الطلبة والعلماء، وصنف التصانيف الكثيرة، حتى توفي في زبيد سنة ٨١٧ وقد جاوز التسعين رحمه الله تعالى.

كان ذا حافظة قوية وذكاء، يقول: «لا أنام حتى أحفظ مائتي سطر».

وصرح الخزرجي أنه كان شيخ عصره في الحديث والنحو واللغة والفقه، وقال تقي الدين الكرماني: كان عديم النظير في زمانه نظماً ونثراً بالفارسي والعربي.

له مؤلفات كثيرة جداً أشهرها «القاموس المحيط» الذي شهر به، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، وسفر السعادة وهي مطبوعة وغيرها كثير جداً(١).

وأما الحسيني الذي أضفى على نسخة الظاهرية تلك الصحة والأهمية بمقابلتها على نسخة الشيرازي فهو:

عبدالوهاب بن عمر بن الحسين بن محمد الحسيني الدمشقي الفقيه الشافعي لقبه تاج الدين.

ولد بعد سنة ثمانمائة بدمشق، ونشأ فيها، واشتغل بالفقه وبرع فيه، وتولى قضاء حلب، وحُمدت سيرته فيه، ثم لم يزل يتلطف في الاستعفاء منه حتى أعفي، ورجع إلى بلده وانقطع للاشتغال بالعلم والعبادة والتلاوة وكان خيراً بارعاً في الفقه والفرائض، مع مشاركة في غيرهما.

(١) انظر العقود اللؤلؤية للخزرجي: ٢: ٢٦٤، ٢٦٥، ومواضع أخرى والعقد الثمين: ٢: ٣٩٢ - ٤٠١، والضوء اللامع: ١٠: ٧٩ - ٨٦، وبغية الوعاة: ١: ٢٧٣ - ٢٧٥، ومفتاح السعادة: ١/١١٩، ١٢٣، ومعجم المؤلفين: ١٢: ١١٨ - ١١٩ وغيرها.

أكثر الحج والمجاورة حتى كانت وفاته بمكة يوم الأحد ثاني جمادى الأولى سنة خمس وسبعين وثمانمائة. ودفن بالمعلاة. وهي المقبـرة التي دفن فيها المصنف ابن جماعة رضي الله عنهما.

من مؤلفاته:

ـ شرح لفرائض المنهاج.

ـ أوضح المسالك إلى معلم المناسك، وهو مختصر كتابنا هدايـة السالك.



الجزء الأول من المناسك

العنوان من مخطوطة الظاهرية (ظ)

وأوقع ذلك الرجل في قبله فسد بذلك حجهما و
هو مقتضى مذهب المالكية ه وعند الحنفية أن حكم
الخنثى حكم المرأة وقد تقدم حكم المرأة ه وما
يراق بسبب الوطء أو المباشرة صفته صفة الأضحية
بالاتفاق ه والكلام في زمان إراقته ومكانها
وما يتعلق بذلك كالكلام في الدم الواجب بسبب
مجاوزة الميقات عند غير الحنابلة وتقدم ه و
قال الحنابلة ما وجب من الإنزال ودواعي الجماع
بدنة فحكمها حكم البدنة الواجبة بالوطء ه وما
وجب شاة فحكمها فدية الأذى وقد تقدم وقالوا
إنه يختص إنفاق البدنة الواجبة بالحرم ويختص
تفرقتها على ما تقدم في الدم الواجب بسبب مجاوزة
الميقات والله تعالى أعلم ه آخر المجلد الأول
من كتاب هداية السالك إلى المذاهب الأربعة
في المناسك ووقع من كتابتها العبد رمضان
[illegible] إلى الفقير الحاج البردي يوم الأربعاء
خامس عشر رمضان المبارك سنة ثمانية و
خمسين وسبعمائة بالقاهرة المحروسة
والحمد لله [illegible] وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وسلم [illegible]

الصفحة الأخيرة من مخطوطة الظاهرية (ظ) من الجزء الأول.

على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله ولا يكن خوانا أثيما
فمن نكث فإنما ينكث بما عاهد عليه الله
في نبوته أجرا عظيما وليستعد للقاء الله
وليتأهب ولتكن من الدنيا أزهد مما كان وفي
الآخرة أرغب فذلك علامة القبول وبلوغ
المأمول نسأل الله تعالى التوفيق لملازمة التقوى
وتسهيل أسباب السعادة في الدنيا والآخرة
إنه ولي ذلك والقادر عليه ولا حول ولا قوة
إلا بالله العلي العظيم حسبنا الله ونعم الوكيل
تم الكتاب بحمد الله تعالى وعونه وفرغ
من كتابته العبد الضعيف الفقير الحقير

[illegible]

المذنب العاصي الجاني الخاطي رمضان
محمد بن القاسم الحاج اليزدي غفر الله
له ولطف به يوم الأربعاء [illegible] شهر شوال
عام ثمان وخمسين وسبعمائة بالقاهرة
المحروسة صانها الله تعالى عن الآفات
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

آخر الكتاب من المخطوطة الظاهرية (ظ).

وهكذا صحت هذه النسخة الظاهرية مع علو سندها إلى المصنف بكونها منسوخة في عهده، ثم مقابلة على نسخة الشيرازي المقابلة بنسخة المصنف نفسه من إمام دقيق النظر هو الشيرازي نفسه، وإن مقابلة نسخة الظاهرية جرت على يد فقيه متخصص بالفقه ومكثر من الحج هو العلامة عبدالوهاب الحسيني الفقيه الشافعي.

وقد تميزت هذه النسخة فوق ذلك بما طرزت به حواشيها من الفوائد التي أثبتها الحسيني بخطه الجيد، ومنها فوائد علمية، وأكثرها بيان اختلاف النسخة عن نسخة المجد الشيرازي، وربما أشار إلى نسخ أخرى أيضاً، لكن لم يعينها.

وقد اعتمدنا هذه النسخة، وأثبتنا الاختلاف بينها وبين غيرها في الحاشية. وعنينا بالتعليقات التي فيها وأثبتناها في تعليقاتنا على الكتاب معزوة إليها.

ورمزنا لهذه النسخة بالحرف (ظ).

النسخة الرابعة: (ل):

وهي النسخة المحفوظة في دار الكتب المصرية العامة بالقاهرة، تحت رقم ٣٠٩ فقه شافعي في مجلد واحد كبير، عدد أوراقه ٣٤٢ ورقة[١]، مسطرتها ٢٥ سطراً في الصفحة، بخط جيد واضح تام الإعجام، فيه شيء من الضبط.

وهذه النسخة مقابلة على الأصل المنقولة عنه، كما يبدو من الإلحاقات بحواشيها، وكما صرح به ناسخها في خاتمتها، حيث قال: «فرغت من مقابلة هذا الكتاب يوم السبت مؤرخاً الرابع من ذي الحجة على

(١) كتب مسجل النسخة في آخرها عدد الأوراق ٣٣٩ وكأنه لم يحتسب بعض الأوراق.

قدر الطاقة.. حفظ الله لي ولكم عن الآفات، ورزقنا الله العمل موافقة لهذا ببركة النبي وآله الأمجاد».

وبعد ذلك في وسط السطر هكذا:

سنة ٩٠١ : ١.

ووجدنا في الورقة رقم **١٥٩** الوجه الأول في أثناء الصفحة ما يلي نصه: بخط كاتب النسخة في أثناء محرمات الإحرام:

«... وقالوا إنه يختص إراقة البدنة الواجبة بالحرم ويختص بفقرائه على ما تقدم في الدم الواجب بسبب مجاوزة الميقات. والله تعالى أعلم O آخر المجلدة الأولىٰ من كتاب هداية السالك إلىٰ المذاهب الأربعة في المناسك وفرغ من كتابته مالكه يحيى بن عبدالرحمٰن بن أبي الخير بن فهد القرشي الهاشمي عفا الله عنه وغفر له، ونفعه بالعلم والعمل به لولو[1] والحمد لله رب العالمين وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وآله وسلم، حسبنا الله ونعم الوكيل، وذلك بمنزله في السويقة بباب الندوة منها، عشية الاثنين، ثالث عشر جمادىٰ الأولىٰ، عام اثني عشر وثمان مائة، أحسن الله تقضيها لي من دعا الله لولولو بمكة المشرفة. بسم الله الرحمٰن الرحيم وصلى الله علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً. النوع الثامن: الاصطياد وقتل الدواب إلى آخر الكلام في الصفحة نفسها.

ووجدنا في آخر النسخة ما يلي بخط الناسخ نفسه:

«وافق الفراغ منه ظهر السبت عاشر شوال، عام اثني عشر وثمانمائة علىٰ يد مالكه يحيىٰ بن عبدالرحمٰن بن أبي الخير بن فهد القرشي الهاشمي عفا الله عنه وغفر له، ولولولو[2] وذلك بمنزله بمكة المشرفة، في السويقة بباب الندوة منها، والحمد لله بهذه، وصلىٰ الله علىٰ محمدٍ وآله وصحبه وسلم حسبنا الله ونعم الوكيل.

---

(١) و(٢) كذا في النسخة، والظاهرأنها اختصار كلمة «ولوالديه وللمسلمين».

الحمد لله قرأت جميع كتاب هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك علىٰ الشيخ الإمام العالم العلامة المسند جلال الدين غانم ابن الشيخ صالح العالم العامل جمال الدين محمد الخَشَبِي المدني أبقاه الله تعالىٰ، وذلك بحق سماعه بجميعه على مؤلفه الإمام العلامة قاضي القضاة عزالدين أبي عمر عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعدالله بن جماعة الكِناني الشافعي رحمه الله، فسمع الشيخ الإمام العالم العلامة جمال الدين محمد ابن الشيخ الإمام العلامة الرحلة بقية العلماء، أوحد الفضلاء، زين الدين أبو بكر ابن الجسر المراغي الشافعي المدني الفقيه الفاضل عفيف الدين عبدالله بن علي بن عبدالمؤذن بالحرم الشريف النبوي علىٰ ساكنه أفضل الصلاة والسلام مواضع متعددة لم أضبطها. وسمعا مجلس الختم وهو من الباب السادس عشر إلىٰ آخر الكتاب وذلك في سبعة عشر مجلساً آخرها يوم الأحد ثاني عشر شهر الله المحرم مفتتح عام خمسة عشر وثمانمائة بالخانقاة الصلاحية في رحبة باب العيد من القاهرة المحروسة، حرسها الله وسائر بلاد الإسلام، وأجاز المسمع أبقاه الله لي ولمن سمع هذا الكتاب أو بعضَه روايته ورواية ما يجوز له وعنه روايته بشرطه عند أهله قال ذلك وكتب الفقيرُ إلىٰ الله تعالىٰ يحيى بن عبدالرحمٰن بن أبي الخير بن محمد بن فهد القرشي الهاشمي عفا الله عنه وغفر له لولولو.

والحمد لله وحده وصلىٰ على محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً حسبنا الله ونعم الوكيل.

الحمد لله وحده ما ذكر من السماع والإجازة صحيحان، نفعه الله بالعلم وزينه بالتقىٰ والحلم في التاريخ المعين أعلاه، وكتب الفقير إلىٰ الله تعالىٰ غانم بن محمد الخَشَبِي لطف الله تعالىٰ به».

ما كان إتلافاً محضاً كالصيد ففيه الفدية، وإن كان ناسياً أو جاهلاً؛ وما كان ترفهاً وتمتعاً فلا يجب مع النسيان والجهل كاللبس والطيب وما أخذ شبهاً منهما، كالجماع والحلق والقلم ففيه مع الجهل والنسيان خلاف

والأصح في الجماع عدم الوجوب وفيهما الوجوب دميري قول عن زيادته قال ـ يعني صاحب البحر ـ فإن فرق الطعام. . .» إلى آخر ما ذكر من فوائد على عادتهم قديماً، أن يسجلوا في أول النسخة أو آخرها بعض الفوائد العلمية ولو لم تكن متعلقة بموضوع الكتاب. وختمت الفوائد بعبارة «والله أعلم. تَمّ».

يلي ذلك بياض يتسع لسطر، ثم هذه العبارة بخط الناسخ نفسه التي سبق ذكرها على هذه الصورة:

«فرغت من مقابلة هذا الكتاب يوم السبت مؤرخاً الرابع من ذي الحجة على قدر الطاقة، حفظ الله لي ولكم عن الآفات ورزقنا الله العمل موافقة لهذا ببركة النبي وآله الأمجاد» سنة

١ : ٩٠١

وقد بذلنا غاية الجهد لمزيد من المعلومات عن هذه النسخة، واستعنا ببعض تلامذتنا الأوفياء المسافرين إلى مصر حرسها الله، ولقي من إدارة قسم المخطوطات هناك ترحيباً، وأخرجوا المجلد الأصلي للنسخة وصوروا لنا كل ما في بداية النسخة ونهايتها، فلم نجد زيادة على المصورة التي نسخناها من الميكروفلم الذي سبق أن وافتنا به الإدارة مشكورة.

والذي يظهر أن هذه النسخة قد نسخها كاتبها عن النسخة الصحيحة وهي نسخة ابن فهد المقروءة على تلميذ المصنف عزالدين بن جماعة وهو غانم بن محمد الخشبي رحمهم الله جميعاً وإيانا، والظاهر أنه فرغ من المقابلة سنة ٩٠١ هجرية، حيث لا يستقيم الرقم على غير ذلك.

وهذه النسخة وإن لم نتوصل إلى هوية كاتبها إلا أنها جيدة، لما يعرف من دلائل مقابلتها وتدقيقها لمن يطالعها، وكما صرح بذلك كاتبها في كلمته آخرها.

ولهذه النسخة أهمية خاصة، لأنها تقدم لنا الكتاب بإسناد ثالث جيد عن المصنف، هو رواية العالم المحدث الثقة محيي الدين أبو زكريا

يحيى بن فهد عن العلامة المحدث الفقيه غانم بن محمد الخشبي عن الإمام عزالدين بن جماعة رحمهم الله تعالى.

ويحيى بن فهد هو يحيى بن عبدالله بن أبي الخير محمد بن محمد بن فهد محيي الدين أبو زكريا الهاشمي المكي الشافعي ابن عم تقي الدين محمد، ويعرف كسلفه بـ «ابن فهد».

ولد في صفر سنة ٧٨٩ بمكة، ونشأ بها، وحصل علوم العربية والفقه عن أهل زمانه، وعني بالحديث فسمع جماعة من أئمة عصره مثل ولي الدين العراقي والحافظ ابن حجر، وأجاز له الحافظان الهيثمي والعراقي وكذا الجوهري وطائفة، وطوف بلاداً كثيرة للتجارة وغيرها، مات في الهند سنة ٨٤٣ ثلاث وأربعين وثمانمائة رحمه الله تعالى وإيانا.

أما شيخه غانم الخشبي فهو غانم بن محمد بن يحيى أبو البركات جلال الدين الخشبي المَدَني الحنفي، ابن العلامة الشيخ الخشبي، ولد سنة ٧٤١ وسمع على العز بن جماعة منسكه الكبير وغَيْرَه وسمع من غيره، وكانت له نباهة في العلم، بحيث وصفه أبو الفتح المراغي بالإمام العالم وكذا وصفه بذلك ابن فهد كما هو مثبت في سماعه، ووصفه والده بالعلامة، وتلقى الحديث عنه بعض الكبار. مات في القاهرة سنة ٨١٩ رحمه الله وإيانا.

وقد رمزنا لهذه النسخة بالحرف (ل).



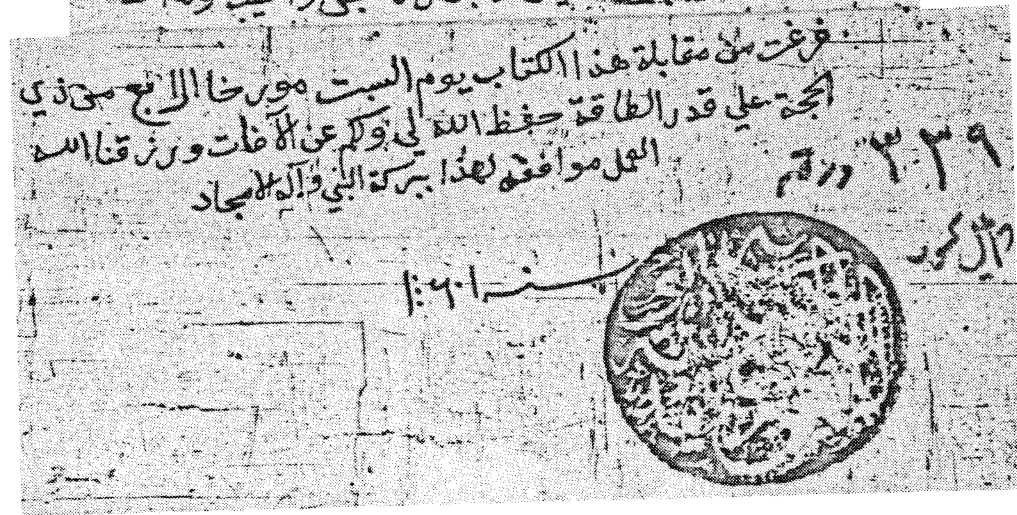
صفحة العنوان من النسخة المصرية (ل).

نمـوذج من المخطوطـة المصريـة (ل) وفيها: آخـر المجلدة الأولى ثم افتتاح المجلد الثاني في أثناء الكلام.

ان يكثر من الاستغفار لنفسه ولوالديه ولمن احسن اليه ولاحبابه واصحابه
من المسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات لتشمله دعوة
النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر للحاج ولمن استغفر له الحاج رواه
البيهقي والحاكم وصححه كما تقدم في الباب الاول وليحذر كل الحذر
بعد حجه والزيارة من مقارفة الذنوب فان النكسة اشد من المرض
وليحافظ على الوفاء بما عاهد عليه الله ولا يكن خوانا اثيما فمن نكث
فانما ينكث على نفسه ومن اوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه اجرا
عظيما وليستعد للقاء الله وليتأهب وليكن في الدنيا ازهد مما كان
قبل الحج ان احب فذلك علامة القبول وبلوغ المامول نسال الله
التحقيق بملازمة التقوى وتسهيل اسباب السعادة في الدنيا
والاخرة انه ولي ذلك والقادر عليه ولا حول ولا قوة الا بالله
حسبنا الله ونعم الوكيل واتفق الفراغ منه ظهر السبت عاشر شوال
عام اثني عشر وثمان مائة على يد مالكه يحيى بن عبد الرحمن بن ابي
الخير بن فهد القرشي الهاشمي عفا الله عنه وغفر له ولوالديه وذلك بمنزله
بمكة المشرفة في السويقة بباب الندوة منها والحمد لله وحده وصلى الله
على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم حسبنا الله ونعم الوكيل الحمد لله قرأت جميع
كتاب هداية السالك الى المذاهب الاربعة في المناسك على الشيخ
الامام العالم العلامة المسند جلال الدين [illegible] بن الشيخ الصالح
العالم العامل جمال الدين عمر الحنفي ابقاه الله تعالى وذلك بحق سماعه
لجميعه على مؤلفه الامام العلامة قاضي القضاة عز الدين ابو عمر عبد العزيز
ابن محمد بن ابراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الشافعي رحمه الله وسمع
الشيخ الامام العالم العلامة جمال الدين محمد بن الشيخ الامام العلامة الرحلة
بقية العلماء اوحد الفضلاء زين الدين ابو بكر بن الحسين المراغي الشافعي والولد
النجيب الفاضل عفيف الدين عبد الله بن علي بن عبد المؤذن بالحرم الشريف
النبوي على ساكنه افضل الصلاة والسلام مواضع متعددة لم اضبطها

أول صفحة من آخر المخطوطة المصرية (ل) وفيها كلام صاحب النسخة الأصل ابن فهد.

اضعفها وسمعا مجلس الختم وهو من الباب السادس عشر الى اخر الكتاب
وذلك في سبعة عشر مجلسا اخرها يوم الاحد ثاني عشر شهر الله المحرم
مفتتح عام خمسة عشر وثمان مائة بالخانقاة الصلاحية في رحبة باب
العيد من القاهرة المحروسة حرسها الله وسائر بلاد الاسلام واجاز
المسمع ابقاه الله لي ولمن سمع هذا الكتاب او بعضه روايته ورواية ما
يجوز له وعنه روايته بشرطه عند اهله قال ذلك وكتب الفقير الى الله تعالى
يحيى بن عبد الرحمن بن ابي الخير بن محمد بن فهد القرشي الهاشمي عفا الله
عنه وعن والديه والحمد لله وحده وصلى على محمد وآله وصحبه وسلم تسليما
كثيرا احسن الله اليه ونعم الوكيل الحمد لله وحده ما ذكره من السماع والاجازة
صحيحان نفعه الله بالعلم وزينه بالتقى والحلم في التاريخ المعين
اعلاه وكتبه الفقير الى الله تعالى عامر محمد الخشبي لطف الله تعالى به ما كان
اتلافا محضا كالصيد ففيه الفدية وان كان ناسيا او جاهلا وما كان
ترفها وتمتعا فلا يجب مع النسيان والجهل كاللبس والطيب وما اخذ


فرغت من مقابلة هذا الكتاب يوم السبت مورخا الرابع من ذي
الحجة على قدر الطاقة حفظ الله لي ولكم عن الآفات ورزقنا الله
العمل مواقعهم لهذا ببركة النبي وآله الامجاد

٣٣٩ ورقة

سنة ١٠٦١

هذا تكملة النسخة المصرية (ل) وفيها بعد كلام ابن فهد والخشبي نص فوائد ألحقت بالكتاب. ذكرناها بتمامها فيما سبق. ثم على الوجه الآخر خط الناسخ بمقابلة النسخة وصورته هذه.

النسخة الخامسة: (أ):

نسخة المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة وأزكى السلام والتحية، وهي محفوظة في المكتبة العامة بالمدينة رقم **٤٦** أصول فقه. (كذا).

تقع في **٢٣٨** ورقة. من القطع المتوسط، في الصفحة **٢٧** سطراً، بخط نسخ جيد دقيق في مجلد واحد.

وهذه النسخة مأخوذة عن نسخة مسندة إلى المؤلف الإمام عزالدين بن جماعة، ويقع الأصل الذي نسخت عنه في خمسة أجزاء، ثبت ذكرها في أثناء هذه النسخة عند انتهاء الجزء الأول، ثم أحيل إليه، ولم نجد هذا السند بسبب سقط اللوحة رقم/ **٥** /من الصورة ويظهر أن السند مذكور فيها.

وقد جاء في آخر النسخة ما يلي:

«وافق الفراغ من نساخته يوم الأحد وقت الظهر الثاني والعشرين من شهر شوال سنة **٨٣١**. وذلك بمكة المشرفة. اللهم اغفر لكاتبه ولمن نسخ برسمه، ولوالديهما ولمشايخهما ولأحبابهما ولجميع المسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات، إنه (كذا) قريب مجيب. وحسبنا الله ونعم الوكيل. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».

وعلى الهامش الأيمن عند السطرين الأخيرين حاشية بخط مغاير قليلاً لعله هو خط الناسخ نفسه تغير قلمه ينص فيها على مقابلة النسخة:

«قوبل لأصل صحيح معتمد فصح ولله الحمد والمنة، وكان ذلك بالمسجد الحرام تجاه الكعبة المعظمة زاده الله شرفاً، ففرغ منه لست ليال بقيت من شوال من تاريخه. والصلاة والسلام على... محمد وآله وصحبه، وحسبنا الله وكفى، وكان ذلك بتاريخ رابع عشرين شوال سنة إحدى وثلاثين وثمانمائة...»

وفي بعض هذا الكلام وفي بقيته خفاء وصعوبة، وليس فيه ذكر اسم الناسخ.

وهذه النسخة لا بأس بها، وهي مقابلة على الأصل الذي نُسِخت عنه، لكن فيها شيء من الخطأ والتصحيف والتحريف، وقد أثبتنا اختلافها عن غيرها في المواضع الهامة، ولمتابعة بعض النسخ أيضاً ورمزنا لها بالحرف (أ).

النسخة السادسة: (ب):

وهي نسخة مكتبة روضة خيري، لصاحبها محمد خيري باشا المصري المشهور (ورقمها فيها/٣٧/). وهذه النسخة محفوظة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض حرسها الله تعالى رقم /٣٧٥/ فقه مقارن.

وتقع النسخة في ٢١٦ ورقة من القطع المتوسط في الصفحة ٣٧ سطراً بخط نسخي جيد واضح، مغفل من الإعجام أحياناً، كتبت عناوينها وبعض عباراتها الهامة بالحمرة.

ووجدنا في آخرها ما يلي بخط الناسخ نفسه:

«وكان الفراغ من نسخ هذا الكتاب المبارك، وهو هداية السالك في المناسك على يد الفقير إلى الله تعالى أحمد بن علي الدباوي، لطف الله تعالى به، وغفر له ولوالديه ولجميع المسلمين آمين في يوم الخميس المبارك سابع عشر من شهر شوال سنة ست وسبعين وتسعماية وبالله التوفيق، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم».

وهذه النسخة ضعيفة ليس فيها سند، ولا بيان للأصل الذي نقلت عنه، بل ولا المقابلة عليه، ولا أي إشارة في أثنائها إلى ذلك، وفيها تحريف وأخطاء، وسقط كثير، يطول أحياناً.

وقد أخذنا منها على سبيل المتابعة لبعض النسخ فقط، ورمزنا لها بالحرف (ب).

النسخة السابعة: (ج):

نسخة الخزانة العامة في الرباط في المغرب العربي حرسه الله رقم (٣٥٦).

وتقع هذه النسخة في ٢٥٤ ورقة في الصفحة ٢٧ سطراً، بخط مغربي قديم معجم على الطريقة المشرقية.

لكن في النسخة أخطاء كثيرة وتحريفات، زيادة على خفاء صورتها حتى إن بعض الصفحات قد خفي علينا معظم الكتابة فيها.

وقد اقتصرنا في هذه النسخة على ما هو من سبيل المتابعة مع بعض النسخ الأخرى فقط، ورمزنا لها بالحرف (ج).

منهج تحقيق الكتاب

١ ــ اعتمدنا على نسخة المصنف أصلاً أساسياً وأثبتنا نصها في صلب الصفحات من أولها إلى آخرها. وأما فيما بعد نسخة المصنف فقد اعتمدنا على النسخة الحسنية التي نسخها ابن الريحاني وقرئت على الإمام ابن الفرات، لما امتازت به من صحة السند إلى المؤلف وأنها كتبت بخط أحد تلامذة المصنف وقوبلت على أصلها في حياة المصنف نفسه، ثم قرئت على تلميذ آخر للمصنف هو ابن الفرات، وإن رجال سندها أئمة في الفقه وهو مادة الكتاب، ومحدثون متقنون، فهم دقيقون في الرواية والأداء، وهذه غاية عالية فيما يُسعى إليه في أصول التحقيق. وأثبتنا نصها في صلب الكتاب ولو تفردت عن سائر النسخ. إلا مواضع يسيرة جداً من سهو القلم.

٢ ــ أثبتنا مخالفة النسخ الأخرى في الحاشية، وعنينا بنسخة الظاهرية لكونها منسوخة في حياة المصنف رحمه الله، ومنقولة عن نسخة الإمام اللغوي مجدالدين الشيرازي (الفيروز آبادي)، التي هي منقولة عن نسخة المصنف، ثم النسخة المصرية، ثم نسخة المكتبة المحمودية، وقد أثبتنا في أول الكتاب كثيراً من مخالفاتها، ثم اكتفينا بالمواضع الهامة للمتابعة مع بعض النسخ السابقة. أما نسخة المكتبة الخيرية المحفوظة لدى جامعة الإمام محمد بن سعود، ونسخة الخزانة العامة في الرباط، فلم نورد منهما شيئاً إلا على سبيل المتابعة، لضعف هاتين النسختين، كما أوضحنا.

٣ ــ استعنا في تحقيق نص الكتاب بالمصادر التي عزى إليها وأخذ منها، ونبهنا على بعض فوائد في ذلك، ولكن في مواضع قليلة.

٤ ــ لم نر التطويل بإثبات كل اختلاف النسخ في بعض الأمور اليسيرة، مثل الجوانب الإملائية، وتقديم كلمة على أخرى بما لا يغير المعنى، أو ما هو من سهو القلم. وكذلك اختلافها في تذكير أو تأنيث العائد على المؤنث المجازي، وهو كثير فيها، وكذلك إثبات الهمزة في نحو «سواء أكان كذا» أو عدم إثباتها، وهو كثير أيضاً وتبعنا في هذه الأمور النسخة الأصل. وذلك تحاشياً لإثقال حواشي الكتاب.

٥ ــ أورد الإمام الحافظ ابن جماعة في هذا الكتاب أحاديث كثيرة بإسناده إلى النبي ﷺ ووقع بين النسخ اختلاف كثير في «حدثنا» و«ثنا» و«نا» أو «أخبرنا» و«أنا» ونحو ذلك مما درج المحدثون على اختصاره كتابة. ويلفظ بتمامه قراءة، فلم نثبت من الخلاف في ذلك شيئاً، لأن من شأن الناسخ أن يتصرف فيه، ولعدم الخلاف على الحقيقة هنا، وقد عني بعض المحققين باختلاف النسخ في مثل هذه الأمور، فأبان عن نفسه أنه ليس من ذوي الاختصاص.

منهج التعليق على الكتاب:

قصدنا في منهجنا في التعليق على الكتاب أن نكمل فوائد هذا الكتاب الجليل، ونسهل سبيل التوسع لمن أراد الاستزادة، فاتبعنا ما يلي:

١ ــ إن الإمام المصنف عزالدين بن جماعة وثق كتابه بنفسه، فعزى نقله الحكم في أي مذهب إلى المصدر الذي استقى منه، فأكملنا هذا التوثيق بالعزو الكامل مع رقم الجزء والصحيفة لأمهات المصادر التي عزى إليها، كالأم للإمام الشافعي، والمبسوط للسرخسي، والمدونة للإمام مالك، والمغني لابن قدامة، وهكذا...

٢ ــ أضفنا إلى ذلك إرشاد القارىء إلى المصادر المتأخرة، التي توضح ما استقرت عليه الفتوى، وتقدم مزيداً من المادة العلمية، أو الأدلة، أو غير ذلك من الفوائد لنسهل على القارىء سبيل التوسع في البحث.

٣ ـ ألقينا الضوء ببيان ما تمس إليه الحاجة من حل غامض أو إزالة إشكال، وغير ذلك.

٤ ـ خرَّجنا ما أورده المصنف من الأحاديث، وقد توسع المصنف في الرواية جداً، وهو إمام محدث حافظ، وعزى إلى مصادر مفقودة الآن، فبذلنا الجهد في تخريجها مما هو موجود، وبينا درجة كل حديث من الصحة أو الحسن أو الضعف.

وقد اتّبعنا في التخريج طريقة الاختصار بمقدار ما يتحقق به الغرض، فما كان في الصحيحين أو أحدهما اقتصرنا في تخريجها منهما أو من أحدهما، لأن ذلك كافٍ للعلم بصحة الحديث، وما ليس كذلك خرجناه من المصادر الأقرب بقدر ما يوصل إلى معرفة حال الحديث، مع استيفاء تخريج المصنف بالعزو إلى مصادر تخريجه تفصيلاً.

٥ ـ عرفنا بأعلام العلماء والفقهاء الذين استشهد بهم المصنف في كتابه هنا، وهم جماعة كبيرة، وذلك بقصد تعريف القارىء بقوة مصادر المؤلف، وقد وجدناهم جميعاً في رتبة القدوة والتلقي عنهم، نفعنا الله تعالى بعلمهم وأجزل عن العلم والدين مثوبتهم ورضي عنهم وأرضاهم.

وقد راعينا في هذه التراجم الاختصار خشية تطويل الحواشي، فلم نعرف بالأئمة الكبار المتبوعين كالأئمة أصحاب المذاهب الأربعة ومن في رتبتهم. كذلك لم نذكر مصادر ترجمة كل واحد ممن ترجمنا لهم، اكتفاء بشهرة مراجع التراجم للعلماء عند أهل العلم المطلعين.

ونورد ههنا قائمة بأهم هذه المراجع للتذكرة فيما يلي:

ـ الأعلام، لخير الدين الزركلي: ط. دار العلم للملايين، بيروت.

ـ البدر الطالع، للشوكاني: ط. السعادة، مصر ١٩٤٨.

ـ بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس، للضبّي: ط. مدريد.

ـ بغية الوعاة في طبقات النحاة، للسيوطي: ط. مصر.

- البداية والنهاية، لابن كثير: ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي: ط. الخانجي ورفيقيه، القاهرة.
- تاريخ العُلماء والرواة للعلم بالأندلس، لابن الفرضي: ط. مصر.
- تاريخ قضاة الأندلس، للمالقي الأندلسي: ط. لبنان.
- تبيين كذب المفتري، لابن عساكر: ط. القدسي، مصر.
- تذكرة الحفاظ، للذهبي: ط. الهند، الثالثة.
- حلية الأولياء، لأبي نعيم الأصفهاني: ط. مصر.
- جذوة المقتبس، للحميدي: ط. مصر **١٩٥٢**.
- الجواهر المُضيّة في طبقات الحنفية، للقرشي: ط. عيسى البابي الحلبي، مصر.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر: ط. مصر.
- الديباج في المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون: تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، ط. دار التراث، مصر.
- الرسالة المستطرفة في مشهور كتب السنة المشرفة، للكتاني: ط. دمشق.
- سير أعلام النبلاء، للذهبي: ط. الشركة المتحدة، دمشق وبيروت.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد مخلوف: تصوير دار الكتاب العربي، بيروت.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي: ط. مصر.
- طبقات الأولياء، لابن الملقن: ط. مصر.
- طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى: ط. مطبعة السنة المحمدية **١٩٥٢**.
- طبقات الشافعية، للإسنوي: تحقيق الجبوري، ط. بغداد.
- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي: ط. عيسى البابي الحلبي.
- طبقات القراء، لابن الجزري: ط. الخانجي، مصر سنة **١٩٣٢**.
- الطبقات الكبرى، للشعراني: ط. عبد السلام شقرون، مصر.
- الفوائد البهية في تراجم الحنفية، للكنوي: ط. السعادة، مصر سنة **١٣٢٤**.

- فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر الكتبي: ط. بولاق سنة **١٢٩٩** هـ.
- مختصر دول الإسلام، للذهبي: ط. الهيئة العامة للكتاب، مصر.
- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة: ط. دمشق.
- مفتاح السعادة، لطاش كبري زادة: دار الكتب الحديثة، مصر.
- النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي: ط. مصر.
- نفخ الطيب في غصن الأندلس الرطيب، للمَقَّري: تحقيق إحسان عباس.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان: ط. الميمنية، مصر سنة **١٣١٠** هـ.

وختاماً لهذا التقديم نرجو أن نكون قد وفقنا في عملنا هذا، وأن يكون وافياً بالغرض المقصود، في خدمة مصنَّف جليل في غاية الأهمية، يدرس موضوعاً علمياً دينياً هو ركن الإسلام الذي فرضه الله على عباده وهو الحج، وأن يكون لعملنا هذا النفع الكبير في نشر السنة وتصحيح عمل المسلمين في مناسك الحج.

ومن الله تعالى وحده نرجو حسن القبول، وهو سبحانه المستعان وعليه التكلان، والحمد لله رب العالمين.

* * *

فهرس تصدير المحقق

* * *